



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



الرقم السلسلي:

قسم : علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: إدارة إستراتيجية
تحت عنوان:

أثر أجهزة الدعم على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

تحت إشراف الأستاذة:

سمية تومي

إعداد الطالبة:

✓ فرنان خولة

✓ منادي شيماء

السنة الجامعية: 2020/2019.

كلمة شكر

نحمد الله تعالى ونشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل
ثم أتقدم بهذا الشكر الخالص للأستاذة المشرفة {سمية تومي}
على إشرافها وعلة توجيهاتها ونصائحها الصائبة
كما أتوجه بالشكر إلى كل من لنا العون في إنجاز هذا العمل



إهداء

أحمد الله عزوجل على فضله وتوفيقه لإتمام هذا الحديث
إلى الذي افتقدته في كل محطة في حياتي وتمنيته أن يشاركني فرحتي، إلى من
تفطر قلبه شوقاً ليرى مسيرة نجاحي لكن شاءت الأقدار ورحل إلى الملام
الأعلى إلى حبيب قلبي "أبي".

إلى سيدة قلبي وسندي في هذه الحياة إلى من دعواتها عنوان دربي فهلا
أهديتني الرضاء والدعاء إلى حبيبة قلبي "أمي"

إلى أجمل هدية أكرمني بها الرحمان "زوجي"

إلى أمانى وسندي، إخوتي الأعزاء

إلى أروع صدفه في حياتي صديقاتي

إلى عائلتي وعائلة زوجي

إلى كل من شاركني فرحتي ووقف جانبي

أهدي هذا العمل

خولة



إِهْدَاء

إلى التي أهواها..

والتي تسكن كرىّات دمي

إلى من أهِيم بمداها..

أمّاه أحبك قالها قلبي قبل فمي

إليك أمّي الحبيبة "رقية"

إلى قرة العين وفرحة الرّوح والفؤاد..

إلى الذي أهواه أكثر من كلّ العباد

إليك بّي الغالي "رسيم"

إلى رفيق الدّرب والرّوح، زوجي الغالي..

إلى أختاي الحبيبتان، وأغلى ما في الوجود الزّمان..

إلى أهلي وأهل زوجي، وكلّ صديقاتي وزميلاتي

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

شيماء



ملخص

حاولنا من خلال دراستنا تبين دور أجهزة الدعم في تعزيز النية المقاولاتية لطلبة الجامعات، مسلطين الضوء في ذلك على أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والنماذج المفسرة لها، ومن ذلك حللنا واقعها في الجزائر بالنظر إلى المعطيات والإحصائيات المستقاة من الاقتصاد الجزائري وبعدها قمنا بتبيان الاستراتيجيات التدريسية في التعليم المقاولاتي مع ذكر التعليم المقاولاتي في بعض الدول العربية مبينين بعض التجارب الناجحة في تعزيز النية المقاولاتية، وجاءت الدراسة الميدانية دراسة مسحية لعينة من الطلبة الذين يدرسون ماستر تخصص إدارة إستراتيجية بجامعة الطارف، معتمدين في ذلك على نموذج افتراضي تم بناؤه بعد مراجعة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع في إطار فرضية رئيسية انبثقت عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية، ولإثبات رفضها أو قبولها تم استخدام برنامج spss (22) وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أنه يمكن تطوير النية المقاولاتية لدى طلبة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف بالاعتماد على أجهزة الدعم الحكومية، وهذا يستدعي ضرورة التعديل والدعم في مختلف المقومات سواء الشخصية المتعلقة بالطالب أو تلك البيئية المحيطة به.

Résumé :

À travers notre étude, nous avons tenté de clarifier le rôle des agences de soutien dans la promotion de l'intention entrepreneuriale des étudiants universitaires, en mettant en lumière les concepts les plus importants liés à l'entrepreneuriat et les modèles qui l'expliquent. Avec la mention de l'éducation commerciale dans certains pays arabes, indiquant des expériences réussies dans le renforcement de l'intention entrepreneuriale, l'étude de terrain est venue comme une étude d'enquête sur un échantillon d'étudiants étudiant une maîtrise en gestion stratégique à l'Université d'Al-Tarif, En fonction d'un modèle hypothétique construit après avoir examiné et analysé la littérature liée au sujet dans le cadre d'une hypothèse principale à partir de laquelle un ensemble de sous-hypothèses a émergé, et pour prouver son rejet ou son acceptation du programme SPSS (22), les conclusions les plus importantes ont été qu'il était possible de développer l'intention entrepreneuriale chez les étudiants du département. Sciences de gestion à l'Université d'El-Tarif, en fonction des agences gouvernementales de soutien, et cela nécessite la nécessité de modifications et de soutien dans les différentes composantes, qu'elles soient personnelles liées à l'étudiant ou celles entourant l'environnement.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
	شكر وعرفان
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
1	مقدمة
	الفصل الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية
9	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية والنية المقاولاتية
10	المطلب الأول: ماهية المقاولاتية
10	1 - التطور التاريخي للمقاولاتية
11	2 - تعريف المقاولاتية
12	المطلب الثاني: المقاول محرك للسيرورة المقاولاتية
13	1 - تعريف المقاول
15	2 - خصائص ومميزات المقاول
81	المطلب الثالث: النية المقاولاتية ونماذجها

18	1 - تعريف النية المقاولاتية
19	2 - نماذج النية المقاولاتية التي تركز على مفهوم النية لإنشاء مؤسسة
30	المطلب الرابع: دور المقاولاتية
30	1 - دور المقاولاتية
33	المبحث الثاني: واقع المقاولاتية في الجزائر وإشكالية دعمها.
33	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
33	1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
36	2 - مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
39	المطلب الثاني: إحصاءات وأرقام مهمة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
39	1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002-2016)
35	2 معدل المشاريع في المراحل المبكرة للإنشاء
37	3 تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
41	المطلب الثالث: معوقات المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
41	1 - معوقات البيئة الخارجية
47	2 - معوقات البنية الداخلية
48	المطلب الرابع: آفاق النهوض بالمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
48	✓ الإجراءات المتعلقة بالدعم المالي
49	✓ الإجراءات المتعلقة بالإدارة

49	✓ الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم والمرافقة
50	✓ الإجراءات المتعلقة بالعقار
51	خلاصة الفصل
54	الفصل الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية والتعليم المقاولاتي في الجزائر
54	تمهيد
54	المبحث الأول: دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر.
55	المطلب الأول: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المقاولاتية
55	1 - تعريف حاضنات الأعمال
56	2 - أهمية حاضنات الأعمال
56	3 - آلية الاحتضان
58	المطلب الثاني: أجهزة المرافقة في الجزائر
59	1 - مشاتل المؤسسات
59	2 - مراكز التسهيل
60	المطلب الثالث: أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر
60	1 - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
61	2 - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
61	3 - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
62	4 - الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI
64	المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي في الجامعة

64	المطلب الأول: ماهية التعليم المقاولاتي
65	1 - النشأة
65	2 - مفهوم التعليم المقاولاتي
65	3 - أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي
68	المطلب الثاني: إستراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز النية المقاولاتية.
68	1 - إستراتيجيات التعليم المقاولاتي
69	2 - برامج التعليم المقاولاتي
70	المطلب الثالث: واقع التعليم المقاولاتي في الدول العربية
70	1 - التعليم المقاولاتي في الجزائر
73	خلاصة الفصل
75	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدراسات سابقة حول تحليل المقاولاتية
76	1 - استعراض الدراسات السابقة
79	2 - أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة
80	3 - جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة
82	خاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	لبصفحة
1-1	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2002-2016.	12
1-2	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية؛ والصناعة التقليدية في 2016-2002	16
1-3	مؤشرات المقاولاتية في الجزائر	39
1-4	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2010-2002.	40
1-5	مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2017-2008.	41
1-2	أهداف تعليم المقاولاتية	66
2-2	أنماط برامج التعليم المقاولاتي.	69

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	محاور وفهوم المقاولاتية	12
1-2	الصفات الأربعة للمقاول في العالم	16
1-3	يبين العلاقة بين الخصائص والقدرات الشخصية ويبين نجاح المشروعات الصغيرة.	17
1-4	مراحل الانتقال من النية المقاولاتية إلى الفعل.	19
1-5	يوضح نموذج التكوين التنظيمي لـ learned .	20
1-6	نموذج يوضح نظرية تكوين الحدث المقاولاتي (Shapero et Sokol 1982)	20
1-7	نموذج النية المقاولاتية لـ Bird (1988)	22
1-8	نموذج النية المقاولاتية المعدل لـ Boyd and Vozikis (1994)	23
1-9	نموذج نظرية السلوك المخطط AJZEN (1991).	24
1-10	النموذج المقاولاتي المحتمل (EPM) .	25
1-11	النموذج الاقتصادي النفسي لمحددات التوجه المقاولاتي.	26
1-12	نموذج توضيحي للعلاقات المجمعمة.	28
1-13	نموذج النية المقاولاتية لـ A. Tounes (2003).	29
1-14	توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا.	30
1-15	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2002-2016.	40
1-16	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2002-2016	42
1-17	مفهوم GEM للعمليات المقاولاتية.	44
1-18	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010.	45
1-19	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للفترة 2008-2017.	
1-20	مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017.	
1-2	آلية احتضان المشروعات المقاولاتية.	52

مقدمة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم في ظل التغيرات والتحديات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب أهمية دورها في الإنتاج، التشغيل، الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي.

فقد أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها الأوروبية، أن اقتصادها يعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث باتت تمثل نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم وأصبحت كذلك مسئولة عن نسبة كبيرة من الإنتاج الوطني بالإضافة إلى أنها تشكل محور اهتمام السياسات الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة.

لكن في الجزائر لم يبرز الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا مؤخرا بسبب التحول المفاجئ إلى النظام الرأسمالي وما أسفره من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وما نتج عنه من فقد للوظائف كليا أو جزئيا، مما أدى بها إلى وجود بدائل للخروج من هذه المشكلة، فلجأت الدولة الجزائرية إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثل في المقاولاتية كحل لهذه المعضلة أو جزء منها، لما لهن دور في نمو الاقتصاد الوطني فبذلت الدولة عدة مجهودات لدعم وتشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سن القوانين والأجهزة المرافقة والمساعدة للمشاريع الصغيرة، ورغم هذا تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة بالمقارنة مع البلدان الغربية وحتى العربية، مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود في سبيل ترقية المقاولاتية.

كما لجأت الدولة الجزائرية إلى تشجيع وتدعيم فئة الشباب لإنشاء المشروعات الصغيرة، فواجهت هذه الفئة فشلا كون أغلب مؤسسي هذه المشروعات غير مثقفين في مجال التسيير والإنشاء، هنا يبرز دور الجامعات في إخراج الطاقات المثقفة المتمثلة في مخرجات الجامعة كمؤسسة عمومية وهم الطلبة، إلا أننا نلاحظ أن نسبة إقبال خريجي الجامعات على إنشاء المشاريع الصغيرة ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الأخرى، حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من ميلهم لإنشاء مشاريع خاصة بهم بالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد من ناحية وتزايد عدد الخريجين كل سنة من ناحية أخرى، مما لا يمكن للدولة من إيجاد مناصب شغل للجميع، وهذا يستدعي كل الأطراف أن تهتم بهذه الفئة كونهم نواة مقاولي المستقبل وتوفير مقومات ومتطلبات التفكير الابتكاري والسلوك التطويري من جميع النواحي المحيطة بالطلبة كي تنمي النية المقاولاتية فيهم وبالتالي نصل إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية ناجحة من طرف خريجي الجامعات ومواكبة الدول الناجحة في مجال المقاولاتية.

2 - إشكالية الدراسة

ركزت هذه الدراسة على البحث في مدى أثر أجهزة الدعم المنتهجة لترقية المقاولاتية في الجزائر ، والتي تعتمد أساسا على توفير البيئة الاقتصادية الملائمة ودور هيئات الدعم والمرافقة من خلال توفير الامتيازات الجبائية والدعم المالي، والإستشارات اللازمة لنجاح البروز المقاولاني وتحفيز الطلاب الجامعيين نحو المقاولاتية ، والبحث في العوامل الأخرى المشجعة لذلك ، وعليه كانت إشكالية بحثنا على النحو التالي :

كيف لأجهزة الدعم التأثير على البنية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ؟

وحتى نستوفي الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية ،علينا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

ما مساهمة الدولة في دعم البنية المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين بقسم علوم التسيير بجامعة الطارف ؟
هل خلقت أجهزة الدعم نتائج إيجابية في تكوين النية المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين بقسم علوم التسيير ؟

3 - فرضيات الدراسة :

لمحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح تمت الصياغة الفرضية الرئيسية التالية :

" يمكن لأجهزة الدعم التأثير على البنية لمقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بتوفير العوامل البيئية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية والقانونية "

من هذه الفرضية الرئيسية تتفرع الفرضيات الفرعية التالية :

- توجد مجموعة من المقومات البيئية لطلبة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف بإمكانها أن تطور البنية المقاولاتية لديهم؛
- الدولة بتطوير البنية المقاولاتية لطلبة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف ؛
- يساهم أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف بتطوير البنية المقاولاتية لدى طلبتهم ؛
- تساهم إدارة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف بتطوير البنية المقاولاتية لدى طلبتها؛
- توجد مجموعة من أجهزة الدعم تدعم البنية المقاولاتية لطلبة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف ؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدعم البنية المقاولاتية لدى طلبة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف تعززي للمتغيرات التالية : الجنس ، العمر ، المستوى الجامعي ، التخصص ، وشغل الوظيفة.

4 - أهداف الدراسة

توجد عدة أهداف مرجوة من هذا البحث أهمها :

- التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي ؛
- تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية البنية المقاولاتية في طلبة قسم علوم التسيير بجامعة الطارف ؛
- تشخيص أداء هيئات الدعم والمرفقة في الجزائر وفعاليتها في تنمية البنية المقاولاتية ؛
- توجيه سلوك الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة عند التخرج .
- إطلاع الطالب على أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المقاولاتية ؛
- بناء وتنمية جيل من المقاولين الجامعيين؛
- جعل الطالب صانع وظائف وليس بحث عنها.

5 - أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون المقاولاتية واحدة في الإستراتيجيات المتبعة لمجابهة ظاهرة البطالة للطلاب الجامعي نفسه ، كذلك إبراز إسهامات الهيئات الداعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الذي يؤدي إلى بث النية المقاولاتية في الطلبة الجامعيين .

6 - الدراسات السابقة:

- دراسة دباح نادية: بعنوان: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها ، انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الجوهرى التالي: هل يمكن تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال تنمية الروح المقاولاتية وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال دعم وترقية المقاولاتية.

- وفي سبيل حل هذه الإشكالية وضعت الباحثة الفرضيات التالية:
- تعتبر البنية المقاولاتية أو الروح المقاولاتية من بين العوامل التي تدفع المقاول لإنشاء مؤسسة مستقلة؟
- تلعب الخبرة المكتسبة من التجارب السابقة للمقاول دورا كبيرا في تحفيزه لإنشاء مؤسسة خاصة به.

- إن الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال ترقية المقاولاتية تشجع عملية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر.

وبهدف قبول أو رفض هذه الفرضيات قامت الباحثة بصياغة استبيان ثم توزيعه على عينة بقدر عددها بـ 30 مقاولا بالجزائر العاصمة، وباستخدام أدوات التحليل الإحصائية باستخدام برنامج SPSS، تم الوصول للنتائج التالية:

- هناك تأثير كبير للعوامل الشخصية للمقاول مثل الرغبة في تحقيق الكسب المادي، الإستقلالية، الرغبة في تحقيق إنجاز شخصي، المخاطرة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- لم تتوصل الدراسة إلى أثر ملموس للخصائص المقاولاتية المتمثلة في الإبداع والابتكار والمبادرة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تعتبر هذه الدراسة مهمة كثيرا لشبهها مع دراستنا، حيث استخدمت الخصائص المقاولاتية لقياس الروح المقاولاتية، كما وضحت مراحل إنشاء مؤسسة جديدة وبالتالي إمكانية قياس أثر متغيرات الروح المقاولاتية على كل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة.

• دراسة حميدي يوسف وجعيدر حسان Hamidi Youcef & Djaid Hassene :

L'impacte des caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur.

حاولت هذه الدراسة إظهار الصفات والسمات الشخصية لأصحاب المشاريع الناجحة ، وعليه كانت الإشكالية التي حاولت هذه الدراسة حلها تلخص في السؤال التالي:

- ما هي السمات الشخصية التي تؤثر على نجاح المقاولين الشباب في تجسيد مشاريعهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؟

وشملت الدراسة عينة من 809 من المقاولين الذين نجحوا في إنشاء مؤسساتهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ، وتم الحصول على البيانات من وكالة ANSEJ حيث تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يشمل 57197 مقاولا يتوزعون على أكثر من 28 مجال ، استطاعوا أن ينشئوا مؤسساتهم في إطار الوكالة وذلك سنة 2007.

ويمكن القول أن الدراسة تمكنت من حصر الصفات والمميزات الأساسية للمقاولين، وبطريقة علمية مبنية على أساس التحليل الإحصائي والقياسي، مبرزة أهميتها في نجاح الشباب الذين قاموا بإنشاء مؤسساتهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

وهذه الدراسة مهمة جدا لعدة أسباب منها حجم العينة الكبير والذي يمكننا من الوصول لنتائج أكثر دقة بالإضافة للأساليب إحصائية معتمدة في الدراسة.

• دراسة محمد أنور بعبوش: فعالية آليات دعم الشباب وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة ANSEJ –ANGEM-CNAC بولاية أم البواقي:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تتجلى معالمها على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة هيئات المرافقة: (ANSEJ –ANGEM-CNAC) في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي؟

وحتى نستوفي الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، علينا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل (ANSEJ –ANGEM-CNAC) في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- هل النشاط الذي تقوم به هيئات الدعم والتمويل (ANSEJ –ANGEM-CNAC) كافٍ للاستجابة لمتطلبات المحيط الاقتصادي؟

- هل خلفت هيئات الدعم والتمويل (ANSEJ –ANGEM-CNAC) نتائج إيجابية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

حيث صممت مجموعة من الفرضيات العامة نرى أنها شكل أكثر الإجابات احتمالا على إشكالية المطروحة وعلى الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- لهيئات الدعم والتمويل (ANSEJ –ANGEM-CNAC) دور مهم في تنمية وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- لا تحقق الوكالات الثلاث (ANSEJ –ANGEM-CNAC) نتائج إيجابية فيما يخص نشاطها.

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أبرز الآليات الفاعلة في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مصادر تمويل ودعم هذه المؤسسات والمشاكل التي تعاني منها.
- الإطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• دراسة محمد فيرلاس Firlas mouhamed، بعنوان :

Impact des politique d'aide à l'entrepreneuriat sur l'urgence d'esprit d'entreprises chez les jeunes.

اهتمت هذه الدراسة بقياس مدى فعالية أجهزة الدعم والمتابعة المهمة بالمقاولاتية، والمعتمدة من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خضم روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري، وحاول دراسة تأثير سياسة ترقية المقاولاتية المعتمدة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة خلق وتشجيع وتنمية روح المقاولاتية لدى الشباب والتأثير على سلوكياتهم واتجاهاتهم، وبالتالي فقد طرح الباحث السؤال التالي: إلى أي مدى بإمكان الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ تشجيع وتنمية البنية المقاولاتية لديهم؟

ولقد توصل الباحث إلى أنه:

- لا يوجد أي تأثير أو دلالة لجهاز دعم وتشغيل الشباب ANSEJ على الدافعية المقاولاتية لدى الشباب.
- وتوصل إلى أنه يمكن ظهور ونمو الروح المقاولاتية ضمن أي سياق وأن الشباب يولد مقاولا ودائما يمكن أن يصبح كذلك.

وهي دراسة مهمة من ناحية حداثتها وموضوع معالجتها لتأثير أجهزة الدعم وخاصة المالية منها على إنشاء ونمو الروح المقاولاتية لدى الشباب وتشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ويمكن اعتبار هذه الدراسة منطلقا للدراسة التي نحن بصدد القيام بها، ذلك أن النتائج التي توصل إليها الباحث تثبت أن السياسات المنتهجة من قبل هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تركز على الدعم والمرافقة المالية غير قادرة على خلق الروح المقاولاتية لدى الأفراد.

• دراسة Aykut Goksel و Belgin Aydintan : بعنوان gender, business education, Family

Background and personal traits, a multi dimensional Analysis of their affects on entrepreneurait propensity: Findings from Turkey.

سعت هذه الدراسة لكشف أثر السمات الشخصية والتمثلة في : روح المبادرة، الحاجة للإنجاز، التحكم في الذات، العوامل الديموغرافية، وقد وضع الباحث الفرضيات التالية كمحاولة لمعالجة الموضوع:

- هناك ارتباط إيجابي بين روح المبادرة والتوجه المقاولاتي للأفراد.
- عند زيادة الحاجة للإنجاز لدى الفرد فإن التوجه المقاولاتي لديه يرتفع.
- زيادة حس التحكم في الذات لدى الفرد فإن التوجه المقاولاتي لديه يرتفع.
- الذكور يظهرون ميول أكثر للمقاولاتية أكثر من الإناث.
- الأفراد الذين لديهم أولياؤهم مقاول لديهم ميول مقاولاتية.
- المستوى الدراسي لديه تأثير إيجابي على التوجه المقاولاتي للأفراد.

هذه الدراسة مهمة جدا لسببين أساسيين: أولهما أنها استعملت أهم الخصائص المقاولاتية، روح المبادرة، الحاجة للإنجاز، حس التحكم في الذات، وكل هذه الخصائص متضمنة في دراستنا والسبب الثاني هو المجال المكاني للدراسة والذي يتشابه إلى حد ما مع البيئة الجزائرية وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة في بناء نموذج الدراسة الخاص بنا.

7 - منهج وأدوات الدراسة :

من أجل الإحاطة بأهم جوانب الموضوع ، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يتناسب مع الجانب النظري للموضوع ؟من خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع ، و كذلك في الدراسة التحليلية للدراسات السابقة حول المقاولاتية.

حدود الدراسة

تعددت حدود الدراسة فمنها الموضوعية والأخرى المكانية وكذا الزمانية وهي :

الحدود الموضوعية : ممثلة في أهم المفاهيم المعتمدة خلال الدراسة المتمثلة المقاولاتية والبنية المقاولاتية ؛

- الحدود المكانية : قسم علوم التسيير بجامعة الطارف ؛

- الحدود الزمانية : الدراسة النظرية خلال الموسم الدراسي 2019-2020، أما الدراسة الميدانية فكانت

خلال شهر أوت وقد تمت إلكترونيا نظرا لظرف جائحة كورونا وغلق الجامعات .

8 - هيكل الدراسة :

بهدف تغطية الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول منها إثنين نظريين وفصل ثالث مخصص للدراسة الميدانية ، حيث سنتحدث في الفصل الأول عن الأسس النظرية للمقاوالتية من خلال مبحثين ، يتعرض المبحث الأول عن الأسس النظرية للمقاوالتية من خلال مبحثين ، يتعرض المبحث الأول للإطار النظري للمقاوالتية والبنية المقاولتية ، أما المبحث الثاني عن واقع المقاوالتية في الجزائر وإشكالية دعمها .

أما الفصل الثاني نتحدث عن أجهزة دعم المقاوالتية والتعليم المقاوالاتي في الجزائر من خلال مبحثين ، المبحث الأول يتحدث عن دعم ومرافقة المقاوالتية في الجزائر ، أما المبحث الثاني عن التعليم المقاوالاتي في الجزائر . في حين الفصل الثالث سنقوم بدراسة تحليلية للدراسات السابقة حول النية المقاوالتية.

9-صعوبات الدراسة:

واجهنا العديد من الصعوبات خلال انجاز هذا البحث:

- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع ، نظرا لحدثة الموضوع مع قلتها باللغة العربية؛
- صعوبة الحصول على الدراسات السابقة حول الموضوع.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للمقاوالاتية

تمهيد:

بعد التماس الدور الفعال للمقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة وحتى الدول النامية، أصبحت محل وموضوع اهتمام الدول.

وفي ظل احتدام المنافسة وبروز ظاهرة العولمة زاد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، إذ أصبحت المقاولات تدرس على مستوى الجامعات، وعي مستوى الثانويات وحتى ابتداء من التعليم الابتدائي في بعض الدول بهدف غرس ثقافة المقاولات والتشغيل الذاتي، والتحرر من فكرة أن الحكومة مسؤولة عن توظيف الخريجين الجامعيين.

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول خاصة وأن المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية.

وستتناول في هذا الفصل مبحثين:

-المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية والنية المقاولاتية.

-المبحث الثاني: واقع المقاولاتية في الجزائر وإشكالية دعمها.

المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية والنية المقاولاتية:

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولاتية، لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تتجه البلدان سواء المتقدمة أو السائر في طريق النمو اليوم إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم الإبداعية على العمل المقاولاتي لتطوير اقتصادياتها بدل الارتكاز فقط على الموارد الطبيعية والموارد الربحية الآيلة للزوال، لأجل ذلك تحاول الدول في كل مرحلة دعم المقاولاتية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال وحث المزيد من الشباب للعمل المقاولاتي.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، وهذا بعد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقولة، ولم ينحصر هذا الموضوع في علوم التسيير فقط وإنما امتد إلى دون ذلك وسنتطرق إلى التطور التاريخي ومفاهيم حول المقاولاتية.

1 التطور التاريخي للمقاولاتية:

إلى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد عن الآلة¹.

وبظهور بواذر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تطور الوحدات الإنتاجية

البسيطة لتتحول إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من أهم ما يميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة².

ومع نهاية القرن 19م ونتيجة للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار الغير قادرين على التنافس مع قدرات الآلة إلى الإفلاس بالإضافة إلى ظهور مؤسسات كبيرة، أهم ما يميزها انتقال مهمة إدارة المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال إلى جهاز إداري مشترك³.

لكن وبالرغم من المشاكل التي طرحها فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الكبيرة والذي تمت معالجته فيما بعد بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات الكبيرة والذي تمت معالجته فيما بعد بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات إلا أنها

¹ - L.J. Fillion, 2007, Management des PME, Person Education, Canada, p 178.

² - J. Rojot, 2003, Théorie des organisations, Edition ESKa, Paris, p 237.

³ - S. Boutillier et D. 2001, Uzunidis, l'utilité marginale de l'entrepreneur, rénovations, n° 13, Paris, p20.

حظيت بتفوق كبير جلب إليها وإلى المسير مختلف الأنظار، وهذا على حساب المقاول الذي تم إهماله في هذه المرحلة وكذا إهمال خيار المقاولاتية وعملية إنشاء المؤسسات الجديدة¹.

وبعد منتصف الثمانينات وظهرت الأزمة الاقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، ومن هنا بدأت الانتقادات توجه إلى هذه المؤسسات الكبيرة، وبدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد عدد الدراسات والنظريات التي عملت على توضيح خصائصها والتي سمحت لها بالبقاء والاستمرار أمام المؤسسات الكبيرة منها نظرية اقتصاديات السلم ونظرية الفرص الضائعة.

كما أعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتبارها بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية².

2 تعريف المقاولاتية:

لقد أصبح مفهوم المقاولاتية اليوم من أهم المجالات الخصبة للبحث، ولقد تناول الاقتصاديون مفهوم المقاولاتية من عدة جهات، ونظرا لاستعمال المقاولاتية في عدة مجالات فإنه لا يمكن حصر تعريف واحد متفق عليه. ومصطلح المقاولاتية له تاريخ يعود إلى 1732 عندما استخدم الاقتصادي الأيرلندي Cantiion Richard هذه الكلمة في إشارة إلى: "الأفراد الذين لهم الرغبة في تنفيذ أشكال من المراجعة، والتي تنطوي على المخاطر المالية لمشروع جديد" ... والمقاولاتية هي تأسيس مؤسسة تجارية تقدم السلع والخدمات وتخلق فرص العمل، وتسهم في الدخل القومي والتنمية الاقتصادية الشاملة³.

والمقاولاتية هي ظاهرة معترف بها عالميا؛ ولكنها تفتقر إلى تعريف دقيق، ففي أوائل القرن العشرين ناقش 1934 Shampeter دور المقاولاتية ودورها في تشجيع الابتكار، وتنفيذ التغيير في الاقتصاد من خلال إدخال منتجات أو خدمات جديدة⁴.

¹ -S. Boutillier et D. Uzunidis, 1999, la légende de l'entrepreneur, (Editions de découverte & syros, paris, p90.

² -R. wtterwulge, 1998, la P.M.E une entreprise humaine, De Boek université, Paris, p-p, 68-81.

³ -عليلي أمين، ماضي كلثومة: 2019، محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين -دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سيدي بلعباس؛ مجلة اقتصاد الأعمال والمال JFBE؛ مجلد3؛ العدد الثالث؛ أكتوبر ص2.

⁴ -شادي فدوى عمرية: 2012، أبعاد وكفاءات ومهارات المقاول الجزائري في تطوير مؤسسة -دراسة حالة المقاولين ولاية بشار؛ مذكرة ماجستير غير منشورة؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ ص31.

المقاولاتية هي سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية يتم تقسيمها واستغلالها¹، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها ذلك النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع جديد ومتميز²، كما يمكن تعريفها على أنها: "عملية يمكن أن تتم في بعض التغييرات في النظام الاقتصادي، وذلك من خلال إدخال الابتكارات فرصة اقتصادية وتتفاعل معها، هذه الرؤية للمقاولاتية تسلط الضوء على فكرة الثروة أو خلف القيمة. إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتحسينها على أرض الواقع³.

من خلال التعاريف المذكورة وتعريف أخرى تم الإطلاع عليها يمكن أن نستنتج أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية حسب المخطط:

الشكل رقم 1-1 : محاور وفهوم المقاولاتية.

المقاولاتية هي خلق أو إنشاء منظمة جديدة	المقاولاتية تنطبق إلى: المقاول على أساس أنه شخص ينفرد بخصائص	المقاولاتية تهتم بالمؤسسات ذات نسبة النمو المرتفعة	المقاولاتية تتضمن المخاطرة
		المقاولاتية	
المقاولاتية هي خلق القيمة	المقاولاتية تهتم بالمسيرين	المقاولاتية عموما تتحدث عن الإبداع	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على النظريات الأدبية.

المطلب الثاني: المقاول محرك للسيرورة المقاولاتية:

يعتبر المقاول المحرك والمنسق بين مختلف عوامل الإنتاج الأخرى ، وبالتالي فإن الفهم السليم للمقاولاتية يجب أن ينطلق من فهم المقاول وتحديد أهم الخصائص والصفات التي يتمتع بها وتصنيفاتهم وهذا ما سنتناوله.

¹ - زايد مراد: 2010، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مداخلة ضمن الملتقى جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛ أيام 8/7/6 أفريل ص7.

² - عليلي أمين؛ ماحي كلثومة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 4.

³ - المرجع نفسه، ص 5.

1 تعريف المقاول:

إن محاولة تعريف المقاول ليس بالشأن الهين، حيث أن هناك عددا كبيرا جدا من التعاريف ، وفي محاولة من "Gartner" (1990) لحصر تعاريف المقاول وجد مالا يقل عن 90 تعريفا مختلفا، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة منها تشعب مجال الدراسة إلى علوم مختلفة، ولقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له، فمصطلح المقاول "Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Entreprendre" والذي معناه باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

وعرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "Entrepreneur" " و "Entrepreneur" بالشكل التالي:

–Entreprendre: تعني تحمل مسؤولية عمل أو مشروع ما... الخ؛

–Entrepreneur: الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعاً ما؛ فمثلا بدلا من أن تقول صاحب مصنع؛ نقول مقاول صناعي¹.

أما في إنجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول "Entrepreneur" هو مصطلح "Undertaker" أو "Adventurer"، ولقد عرف « J. Dictionary » كلمة "Undertaker" على أنه: "الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة"².

يعتبر الاقتصادي « R. Cantillon » (1730) أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من المدرسة التقليدية الفرنسية أمثال « Furgot » (1776) وبعدها « J.B Say » (1803-1829) و « Trade » (1890)؛ وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من « Knight » (1921)؛ « Mises » (1949-1985) و « Schumpeter » (1934)، وكذلك أعمال

¹ - خذري توفيق، حسين الطاهر: 2013، المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات ؛ مداخلة

ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ جامعة الوادي؛ الجزائر؛ ص4.

² - حمزة لفقي، 2009، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاول ؛ مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير؛ تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ جامعة بومرداس؛ الجزائر؛ ص 16.

كل من « Kirzner » (1973)؛ « Baumol » (1968)؛ « Casson » (1982) ويمكن تلخيص أهم تعاريفهم فيما يلي:

- « R. Cantillion »: المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللاتيقين البيئية؛

- « D. McClelland »: المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة؛

- « Knight »: المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق؛ ويتحمل اللاتيقين في ديناميكية عمل السوق¹.

أما اللجنة الأوروبية عرفت المقاول كما يلي: المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك) الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يتكرر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق جديدة يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للموارد².

بعد التمعن مليا في التعاريف المذكورة سابقا والتي تزامنت والتطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف المقاول وذلك كالتالي: المقاول هو الشخص لديه الإدارة والقدرة بشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة؛ الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي³. كما يمكن تعريف المقاول على أنه: شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها⁴.

¹ - عمر علاء الدين زيداني؛ 2008، ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية؛ القاهرة؛ مصر؛ ص 98.

² - كمال مرداوي؛ كمال زموري؛ 2010، الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات اقتصاد السوق؛ مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية. التكوين وفرص العمل؛ بكلية علوم التسيير والاقتصاد؛ جامعة محمد خيضر؛ بسكرة؛ الجزائر؛ 08/07/06 أفريل ص 7.

³ - توفيق خذري؛ حسين الطاهر؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 4.

⁴ - -وفاء راسي؛ 2010، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي؛ مداخلة ضمن ملتقى حول التكوين وفرص الأعمال؛ جامعة بسكرة؛ الجزائر؛

2 خصائص ومميزات المقاول:

لقد تم وضع هذه الصفات في مجموعات (الخصائص الشخصية، الخصائص السلوكية، الخصائص الإدارية والتنظيمية) ليسهل فهمها وربطها وذلك كما يلي:

2-1- الخصائص الشخصية:

حسب « R. Papin » هناك تنوع وتعدد كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي¹:

- **الطاقة والحركة:** سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال؛
- **القدرة على احتواء الوقت :** ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل؛
- **القدرة على حل مختلف المشاكل :** فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك؛
- **تقبل الفشل :** يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية؛
- **قياس المخاطر:** ينبغي أن يواجه المقاول المخاطر التي تواجهه في المستقبل، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط؛
- **التجديد والإبداع:** فلا استمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاته أو هياكله أو مخططاتها الاجتماعي، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

¹ - صندرة سايب: 2010؛ سيرورة المؤسسة وأساليب المرافقة؛ دار المقاولاتية؛ جامعة قسنطينة؛ الجزائر؛ ص.ص 8-9.

بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل؛ الثقة بالنفس، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية... الخ، والشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين:

الشكل رقم 1-2 : الصفات الأربعة للمقاول في العالم

منطق فردي	مقاول ليبرالي	منطق مقاول متطور	مقاول شبكة	منطق مقاول جماعي
	- الذاتية؛ - التفاؤل؛ - روح المبادرة والإنجاز؛ - الأموال كوسيلة قياس الفعالية.	- التفويض؛ التمهين؛ - نظام علاقات؛ التحسين تجاه الآخرين؛ المرونة.	- الأخذ بالمخاطرة؛ تقبل وتحمل الغموض؛ تقبل وتحمل عدم التأكد؛ إمكانية التأكد.	
منطق جماعي	مقاول تعاوني	منطق مقاول تقليدي	مقاول غير رسمي	
	- الإستقلالية؛ الثقة في النفس؛ الحاجة إلى التقدير والاحترام.	- الأخذ بالمخاطرة؛ تقبل وتحمل الغموض؛ تقبل وتحمل عدم التأكد؛ إمكانية التأكد.	- الأخذ بالمخاطرة؛ تقبل وتحمل الغموض؛ تقبل وتحمل عدم التأكد؛ إمكانية التأكد.	

المصدر: لفقيه حمزة: 2009، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاول، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، ص2.

من خلال الشكل يتضح لنا أربع خصائص للمقاولين ، المقاول الليبرالي متطور ذو منطق فردي ، أما الشبكي متطور ذو منطق جماعي، أما التعاوني تقليدي غير متطور وذو منطق فردي، وعكسه المقاول الغير رسمي الذي يعتبر تقليديا ذو منطق جماعي.

2-2- الخصائص السلوكية:

يملك المقاول نوعين من المهارات وهي¹:

2-2-1- المهارات التفاعلية: « Interaction Skills » وتمثل مجموعة المهارات من حيث بناء وتكوين

علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية ، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تسند

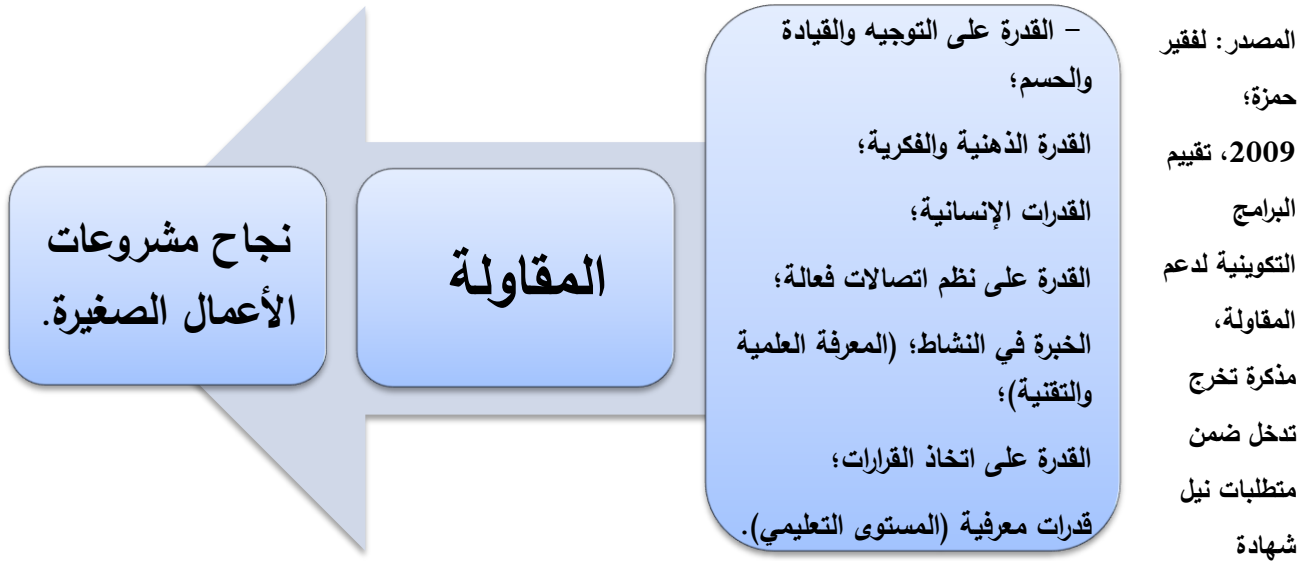
¹ - لفقيه حمزة: تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاول؛ مرجع سبق ذكره؛ ص27.

إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات ، هذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل.

2-2-2- المهارات التكاملية: « Integration Skills » المقاولون يسعون باستمرار لتنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين ، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والأقسام.

2-3- الخصائص الإدارية والتنظيمية: وتتمثل في مجموعة المهارات التي يمتلكها أو يكتسبها المقاول وتتضمن في قدرته على اتخاذ القرارات ، التحكم في الوقت وإدارته ، وممارسة الأنشطة الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والرقابة والتحفيز ، هذه الأنشطة ضرورية لنجاح المشروعات¹.

الشكل رقم 3-1: يبين العلاقة بين الخصائص والقدرات الشخصية ويبين نجاح المشروعات الصغيرة.



الماجستير في علوم التسيير، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 28.

يتضح من خلال هذا المخطط أنه يجب على الشباب المقاول أن يمتلك مجموعة من الخصائص والمهارات في مجال توجيه العاملين، هذه الخصائص تضمن لهم نجاح واستمرارية مشاريعهم.

¹ – المرجع نفسه؛ ص 28.

المطلب الثالث: النية المقاولاتية ونماذجها:

لقد أصبحت النية المقاولاتية العنصر الأساسي في شرح سلوك المقاول، فهي المفتاح الوحيد لفهم عملية إنشاء مؤسسة، وسنحاول التطرق إلى أهم النماذج المفسرة للنية المقاولاتية.

1 تعريف النية المقاولاتية:

عرف « **B.J. Bird** » (1992) النية بأنها "حالة ذهنية توجه انتباه الشخص وخبرته وسلوكه نحو شيء أو طريقة تصرف معين"، فالنية تعمل على استقطاب العوامل التحفيزية التي تؤثر على السلوك، وما هي الجهود المخططة لها للقيام بالسلوك، فالنية تفهم على أنها تعمل كملتقط للعوامل التحفيزية التي تؤثر في السلوك وتشير بذلك إلى مدى استعداد الفرد للمحاولة، وما مقدار الجهود المخططة لها من قبل الفرد لأداء السلوك، ففوة النية لفعل سلوك ما تزيد من احتمالية أداء ذلك السلوك.

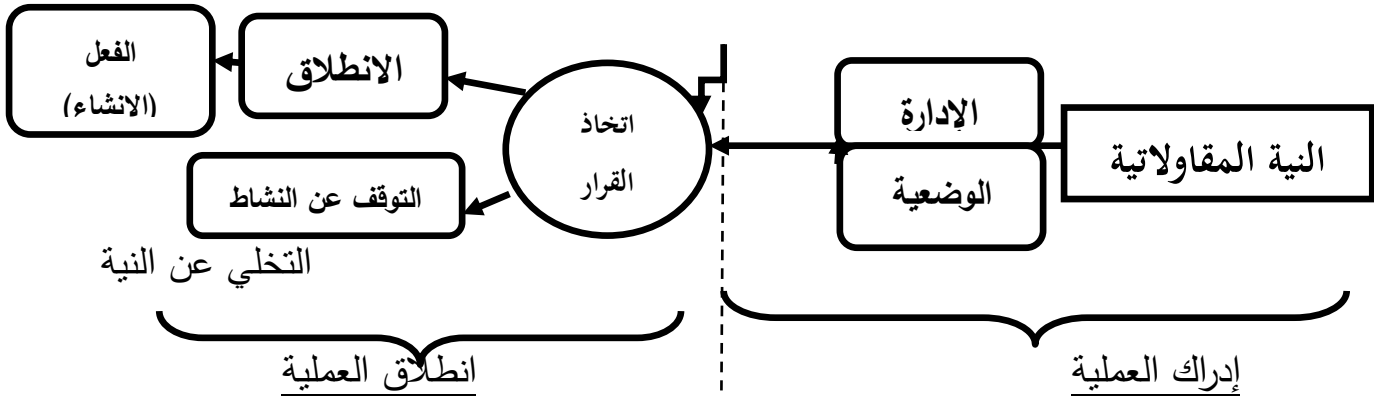
وقد اقر « **N.F Krueger and Carsruf** » (1993) بأن السلوك المقاولاتي يكون دائما متعمد ويمكن التنبؤ به عن طريق النية، فحسب « **N.F Krueger et al** » (2000) النية هي المتنبئ الوحيد والأفضل للسلوك المخطط كالمقاولاتية، ففهم سوابق النية يزيد من فهمنا للسلوك المقصود، فنماذج النية تتنبأ بالسلوك أفضل من العوامل الفردية (الشخصية) أو الظرفية (كالحالة الوظيفية)، ولهذا فالمقاولاتية هي عملية مقصودة حيث يخطط الأفراد لها إدراكيا لتنفيذ سلوكيات التعرف على الفرص، وخلق المشاريع، وتطوير المشاريع.

تعد النية المقاولاتية المفتاح الوحيد لفهم عملية إنشاء مؤسسة « **B.Bird** » (1988)، فهي تشير إلى نية الفرد لبدء عمل جديد؛ أو بأنها الرغبة الواعية والمعتمدة لإنشاء مشروع جديد، وتعتبر النية المقاولاتية تمثيل إداري للإجراءات التي سيتم تنفيذها من قبل الأفراد إما لإقامة مشاريع مستقلة جديدة أو لخلق قيمة جديدة داخل الشركات القائمة، ولهذا يعبر عنها على أنها الوعي والعزم المخطط التي تؤدي للإجراءات الضرورية لإنشاء مؤسسة وحسب « **Thompson** » (2009)، القصد من النية المقاولاتية: "هو الاعتراف الذاتي من قبل شخص اعترامه إقامة مشروع جديد والتخطيط بوعي للقيام به في مرحلة ما من المستقبل"¹.

¹ - يوسف سيد أحمد: 2018، تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين —دراسة باستعمال نموذج المعادلات الهيكلية SEM؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ ص-ص 23-24.

ويرى كل من « Hernandez et Marco » أن الجسر بين النية والفعل هو قرار¹، كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم 4-1: مراحل الانتقال من النية المقاولاتية إلى الفعل.



Source : Malek Bourguiba, 2007, De l'intention a l'action entrepreneuriale : approche comparative auprès de TPE françaises et Tunisiennes, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nancy 2, France, p38.

2 نماذج النية المقاولاتية التي تركز على مفهوم النية لإنشاء مؤسسة:

2-1- نموذج التكوين التنظيمي لـ Learned²:

حسب هذا النموذج يوجد ثلاث عوامل رئيسية تعود لفعل الإنشاء هي:

- الميل للإنشاء: بعض الأفراد لديهم توليفة من الخصائص النفسية وماضي يجعلهم أكثر قابلية من الآخرين لإنشاء مؤسسة؛

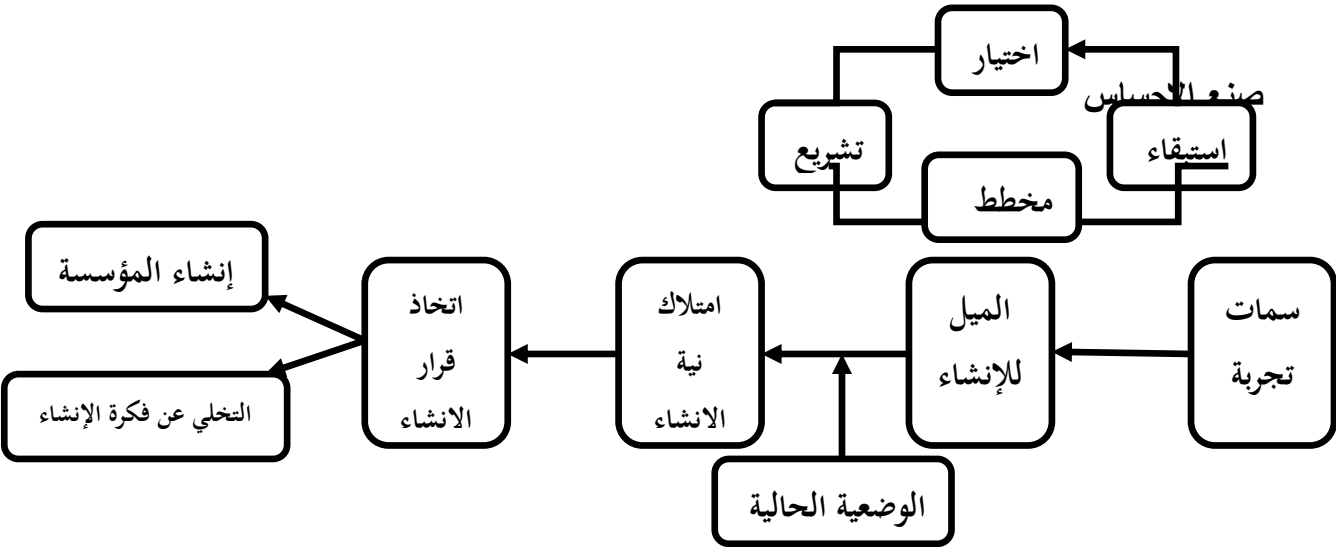
- تركيب المعلومات: البحث عن معلومات ملائمة في المحيط (مؤكدة أو لا).

يمكن أن يفسر قرار المقاول وفقاً لهذا النموذج بحدث أو تراكم المعلومات، فإذا كان المحيط يبدو موات للمنشئ (السوق، التمويل... الخ)؛ فسيقرر هذا الأخير الانطلاق فعلاً في مشروعه، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ - نفيسة خميس؛ 2017/12/31 عواطف محسن: دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة (دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة)؛ مجلّة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر؛ المجلد 7؛ العدد 2، ص 251.

² - قايدى أمينة؛ 2017؛ تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه؛ تخصص تسيير المؤسسات؛ قسم تسيير المؤسسات؛ كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة مصطفى اسطنبولي؛ معسكر؛ الجزائر؛ ص 58.

الشكل رقم 5-1: يوضح نموذج التكوين التنظيمي لـ learned .



المصدر: قايدى أمينة، تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات؛ قسم تسيير المؤسسات، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر؛ الجزائر، ص 59.

2-2- نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ Shapero et Sokol (1982): الفكرة الأساسية لهذا النموذج وجود حدث في حياة الفرد يغير مساره؛ والشكل الموالي يوضح ذلك¹:

الشكل رقم 6-1: نموذج يوضح نظرية تكوين الحدث المقاولاتي Shapero et Sokol (1982):



المصدر: نفيسة خميس، عواطف محسن؛ دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة؛ مجلة رؤى الاقتصادية؛ جامعة الشهيد حمة لخضر؛ الوادي؛ الجزائر؛ المجلد 7؛ العدد 2؛ ديسمبر؛ 2017؛ ص 252.

قسم المؤلفان Shapero و Sokol الانتقادات إلى ثلاث فئات:

- الانتقادات السلبية: مثل التسريح من العمل، الهجرة، وعدم الرضا الوظيفي، وهي عادة ما تكون مفروضة من الخارج؛

¹ - نفيسة خميس؛ عواطف محسن؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 152.

- الانتقادات الإيجابية : مثل الأسرة، المستهلكين، والمستثمرين ... الخ، وهي أحداث تعود في الغالب لمصادر الفرص؛

- الأوضاع الوسيطة: مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن.

وحدد المؤلفان مجموعتين من المتغيرات الوسيطة هما: إدراك الرغبة وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي¹.

- إدراك الرغبة: تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم الفردية.

- إمكانية الإنجاز: تنشأ من إدراك الأفراد للمتغيرات المتعلقة بالدعم والمساعدة بمختلف أنواعها².

2-3- نموذج النية المقاولاتية لـ B. Bird (1988)³:

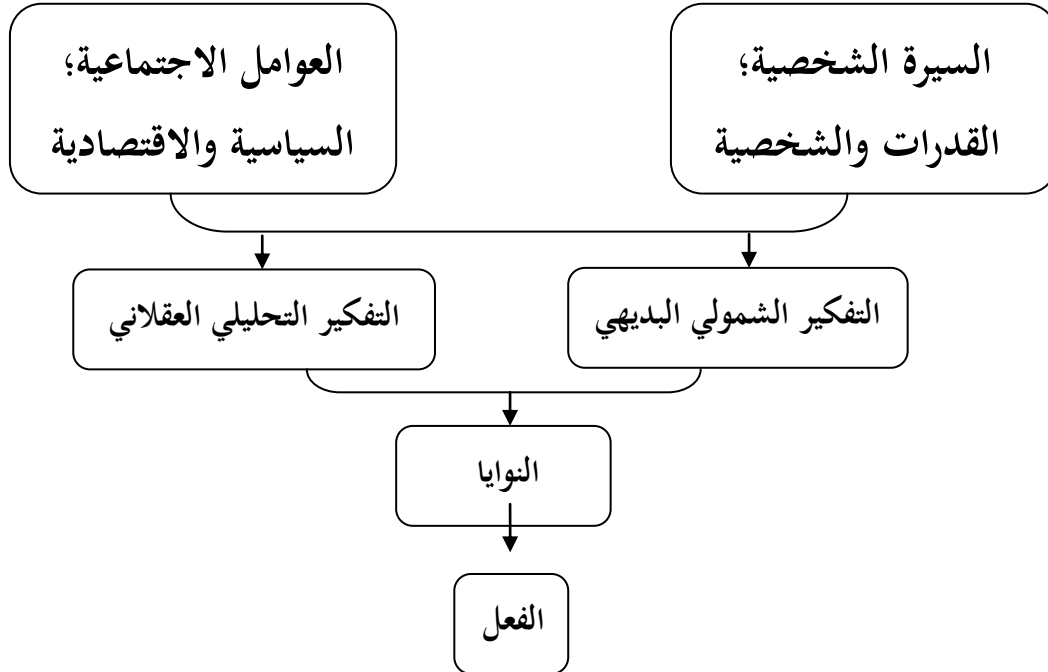
لقد طور نموذج النية المقاولاتية من خلال مقابلة مع 20 مقاول (Boy و Vozikis، 1994) فالنموذج يعد دليل للمقاولين لإنشاء وإدارة المؤسسات؛ فحسب النموذج فإن المقاولاتية يمكن التنبؤ بها عن طريق العوامل الخارجية كالخبرة المقاولاتية السابقة والقدرات، والعوامل الخارجية والمتمثلة في العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ثم من هاذين العاملين يأتي عاملين متمثلين في الخلفية وهما التفكير الشمولي البديهي والتفكير التحليلي العقلاني اللذان يتنبآن مباشرة بالنوايا، هذه العملية التفكيرية تشمل عمليات إعداد مخطط الأعمال، وتقييم الفرص وغيرها من الأنشطة الموجهة للأهداف المطلوبة لإنشاء شركة جديدة، وتعكس النية المقاولاتية في هذا النموذج الحالة الذهنية التي توجه رواد الأعمال إلى تنفيذ أفكارهم المقاولاتية والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ - قايدى أمينة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 60.

² - نفيسة خميس؛ عواطف محسن؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 152.

³ - يوسف سيد أحمد؛ مرجع سبق ذكره؛ ص-ص 26-27.

شكل رقم 7-1: نموذج النية المقاولاتية لـ Bird (1988).



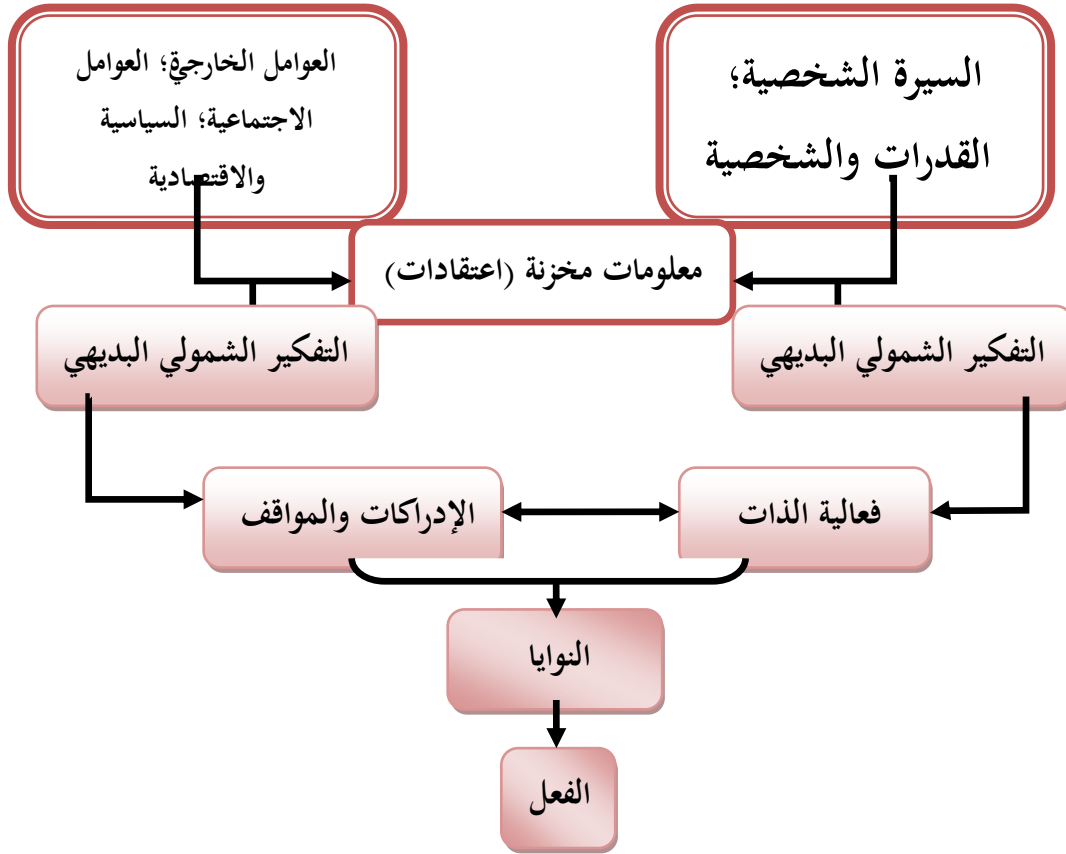
المصدر: يوسف سيد أحمد: 2018؛ تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين -دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM ؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ ص 27.

2-4- نموذج النية المقاولاتية المعدل (Boyd and Vozikis 1994) :

قام Boyd and Vozikis (1994) بتعديل نموذج النية المقاولاتية لـ Birds (1988) حيث تم إضافة متغير فعالية الذات، إن التأثير الإضافي لفعالية الذات يوفر مزيد من المعلومات حول أشكال النية في العملية المعرفية، تحدد النية المقاولاتية في النموذج المعدل عبر التفكير الشمولي البديهي الذي يؤدي إلى فعالية الذات والتفكير التحليلي العقلاني الذي يؤدي إلى الإدراكات والمواقف، تعد فعالية الذات في النموذج نتيجة عملية معرفية وتعمل على تعديل العلاقة بين النية المقاولاتية والسلوك، فهي كذلك نتيجة لعملية فكرية معرفية، وتتطور عبر التجارب السابقة، التعلم بالملاحظة، الاقتناع الاجتماعي وإدراك الرفاهية المادية التي تنبع من المتغيرات الشخصية والخارجية، فحسب النموذج

كذلك أن الشخص لن يقوم بالسلوك المقاوالاتي إلا إذا كانت فعالية الذات له علاقة قوية بإدراك فرصة معينة¹ أو الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 8-1: نموذج النية المقاوالاتية المعدل لـ Boyd and Vozikis (1994).



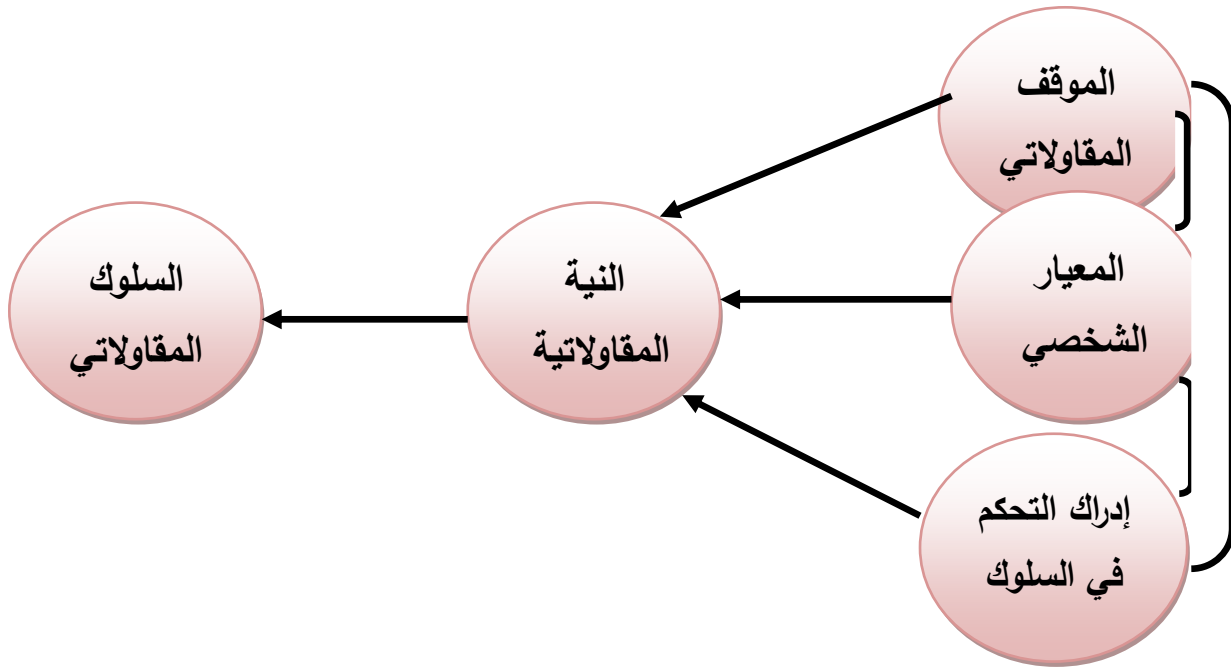
المصدر: يوسف سيد أحمد؛ 2018، تأثير المهارات المقاوالاتية على النية المقاوالاتية لدى الطلبة الجامعيين -دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM ؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ ص 27.

¹ - Boyd N.G et G.S Voziki, 1994; the influence of self-efficacy o, the development of Entrepreneurail intentions and actions, entrepreneurship theory and practice, 18 (4); p66.

2-5- نظرية السلوك المخطط AJZEN (1991):

تعتبر نظرية السلوك المخطط امتداد للنظرية الأصلية للحدث المسبب، وكما في النموذج الأصلي لنظرية الحدث المسبب، فالركيزة الأساسية في النموذجين هي النية للوصول إلى سلوك معين، هذه النظرية يشوبها بعض القصور في التعامل مع الأفراد ذوي السيطرة الاختيارية الغير مكتملة لأنها تحتوي على عاملين فقط وهما الموقف تجاه السلوك والمعيار الشخصي، وكقاعدة عامة فإن قوة النية لأداء سلوك معين تزيد من احتمال أداء هذا السلوك ولهذا قام AJZEN (1991) بإضافة عامل ثالث لنظرية السلوك المخطط وهو لإدراك التحكم في السلوك، والشكل الموالي يوضح ذلك¹:

شكل رقم 9-1: نموذج نظرية السلوك المخطط AJZEN (1991).



المصدر: نفيسة خميس؛ عواطف محسن: 2017/12/31؛ دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة (دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة)؛ مجلة رؤى الاقتصادية؛ جامعة الشهيد حمة لخضر؛ الوادي؛ الجزائر؛ المجلد 7؛ العدد 2؛ ص 252.

إذن نظرية السلوك المخطط بنيت على ثلاثة عوامل كما في الشكل وهي:

- الموقف تجاه السلوك: يشير إلى درجة تقييم الفرد للسلوك المعني إيجاباً أو سلباً.
- المعيار الشخصي: يشير إلى إدراك ضغط مجموعة من الأفراد الأساسيين على تصورات الفرد وسلوكه.

¹ - يوسف سيد أحمد؛ مرجع سبق ذكره؛ ص-ص 28-29.

- إدراك التحكم في السلوك: تتضمن هذه المتغيرات المعارف التي يمتلكها الفرد والموارد الضرورية اللازمة لتحقيق السلوك المرغوب¹.

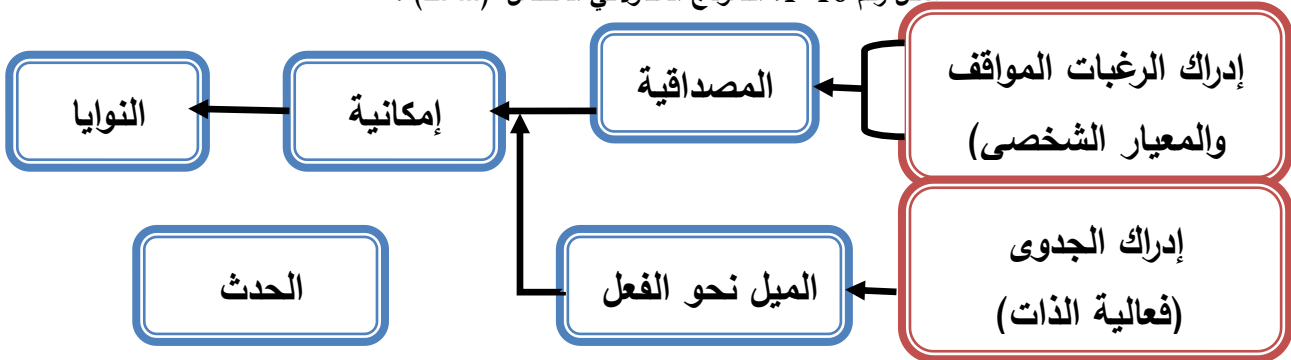
فإذا كانت هذه العوامل الثلاثة: المواقف اتجاه السلوك، المعيار الشخصي، وإدراك التحكم في السلوك قوية وموجبة فإن نية سلوك معين ترتفع، ومنه احتمال أن الفرد يقوم بسلوك معين، وتتفاوت أهمية هذه العوامل من سلوك لآخر².

2-6- نموذج المقاولاتي المحتمل (EPM):

طور N.F. Krueger and Brazeal (1994) النموذج المقاولاتي المحتمل

The entrepreneurial potentiel model (EPM) بالاعتماد على ثلاثة نماذج هي: نظرية الحدث المسبب (TRA)؛ نظرية السلوك المخطط (TPB) ونموذج الحدث المقاولاتي (EEM)، فكل هذه النماذج أعطت أهمية كبيرة للإدراك لدى الأفراد، فحسب هذا النموذج فإن إدراك الرغبات ما هي إلا الموقف المقاولاتي والمعيار الشخصي، واعتبر إدراك الجدوى هي فعالية الذات، ويمكنه أيضا أن يكون في اتجاه موجب كالميراث، ولهذا فيمكن للحدث المعجل أن يغير في اتجاه السلوك على أنه أمر مرغوب فيه ممكن ويعتبر الميل للعمل كخاصية شخصية مستقرة، ومع ذلك تشير البحوث إلى أنه يمكننا تدريب الأفراد على التصرف بشكل أكثر استقلالية، فيمكننا تعليمهم مهارات إدراك الذات، ومهارات التعامل مع الشدائد³، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 10-1: النموذج المقاولاتي المحتمل (EPM).



المصدر: يوسف سيد أحمد؛ 2018، تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين -دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM ؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ ص 31.

¹ - نفيسة خميس؛ عواطف محسن؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 252.

² - يوسف سيد أحمد؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 30.

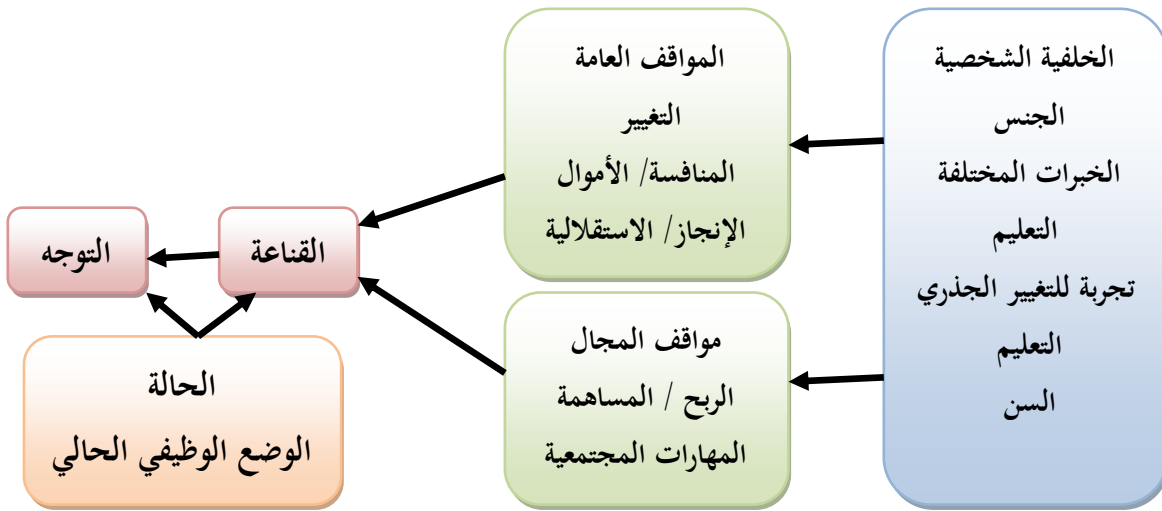
³ - يوسف سيد أحمد؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 31.

2-7- نموذج الاقتصاد النفسي (Davidsson 1995)

حاول نموذج الاقتصاد النفسي (Davidsson 1995) الدمج بين العديد من النماذج وتطوير نموذج يختص بكشف النية المقاولاتية لدى الطلبة والأفراد نحو العمل لحسابهم الخاص، وفقا لهذا النموذج المحدد الرئيسي للتوجه المقاولاتي هو الشخص أن بدء وتشغيل مؤسسته الخاصة هو بديل مناسب له.

قام Davidsson باختيار نموده على عينة من 1800 سويدي تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 40 سنة، وقد دعمت النتائج إلى حد كبير العلاقات المقترحة من طرف النموذج، كما تم الحصول على قوة تفسيرية عالية نسبيا (35 بالمائة وأكثر من 50 بالمائة، بالتتابع) بالنسبة للقناعة والتوجهات.

الشكل رقم 11-1 : النموذج الاقتصادي النفسي لمحددات التوجه المقاولاتي.



Source : Per Davidsson Nov 23-24 1995, Determinants of entrepreneurial intentions, paper prepared for the RENTIX xorkshop; Piacenza, Italy, opw, p5.

وفيما يلي عرض لعناصر النموذج¹:

- **التوجه:** نفترض أن يتم التخطيط لقرار إنشاء مؤسسة لبعض الوقت، وبالتالي يسبق هذا القرار بنية القيام بذلك، في بعض الحالات يتكون التوجه فقط بوقت قصير قبل القرار الفعلي، وفي بعض الحالات الأخرى لا يؤدي التوجه أبدا إلى السلوك الفعلي.

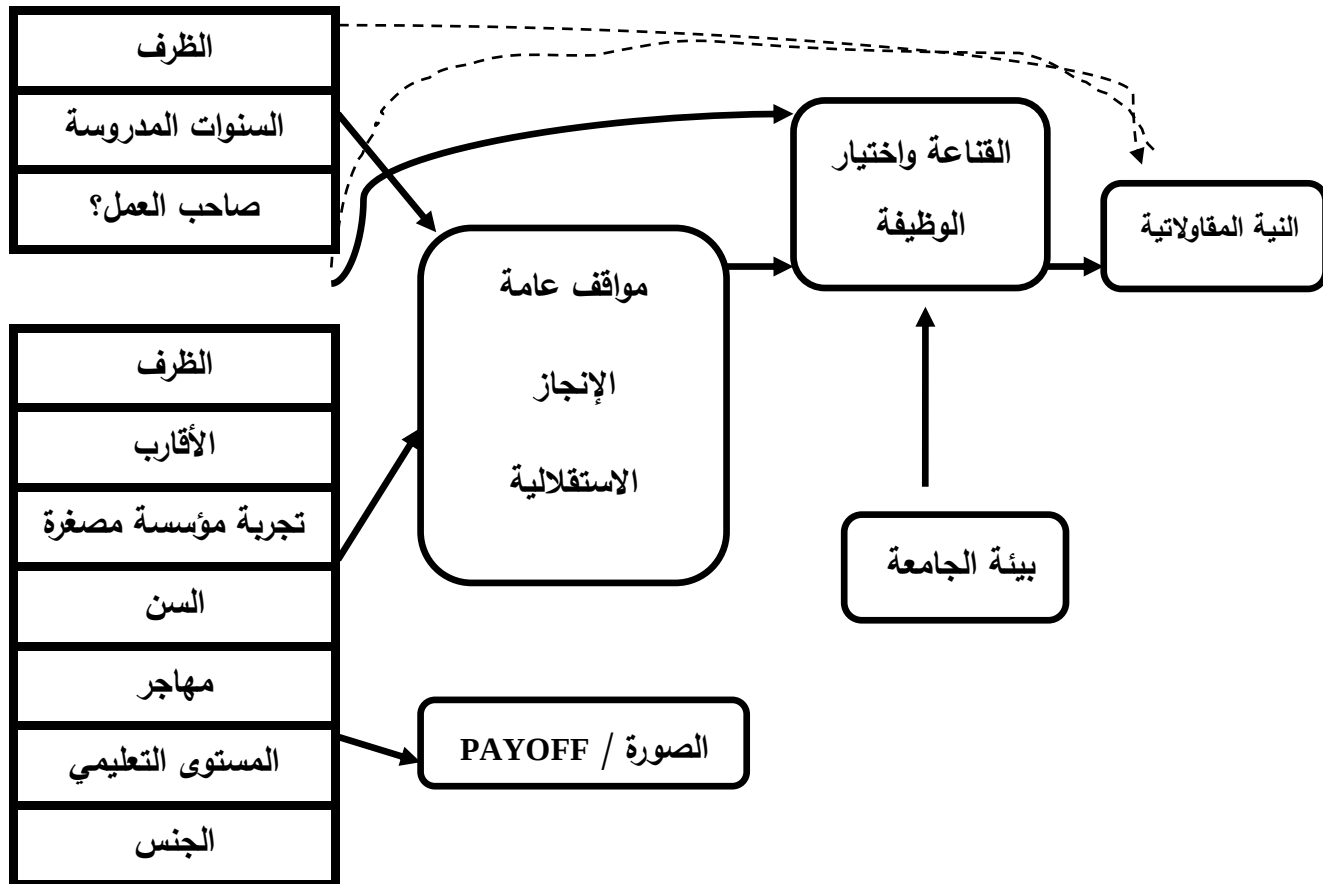
¹ - Per Davidsson, Nov 23-24, 1995, Determinants of entrepreneurial intentions, paper prepared for the RENTIX xorkshop; Piacenza, Italy, p-p 6-8.

- **القناعة:** يشير النموذج أن المحدد الرئيسي للتوجه المقاولاتي هو قناعة الأفراد أن هذه المهنة هي بديل مناسب لهم، هذا المفهوم هو مشابه لمفهوم الفعالية الذاتية المدركة التي تم إدراجها في البحوث النظرية السابقة فضلاً عنه في البحوث التجريبية على التوجه المقاولاتي والسلوك.
- **الوضع الحالي (Situation):** أهمية العوامل الظرفية للقرار المقاولاتي تم تسليط الضوء عليها في النموذج المقترح من طرف Bird (1993)، Martin (1984)، Shapero et Sokol (1982)؛ ما ناقشه المؤلفون هو عمل مثل "الانتقادات"، مواجهة "فرصة سانحة"، وفترة خيار حر... الخ. الوضع الوظيفي الحالي والتغيرات فيه يفترض أن تكون واحدة من التأثيرات الظرفية الأكثر أهمية.
- أشارت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين البطالة وتأسيس مؤسسة؛ فخلال فترة الركود العميق في السويد، ما يقارب 30 بالمائة من مؤسسي الأعمال ذكروا أن تجنب البطالة كان السبب الرئيسي لتأسيس مؤسساتهم.
- **المواقف العامة:** الاختلاف بين المواقف العامة ومواقف المجال هو أن قياس الأولى هو عام أكثر ولم تذكر المقولة أو المؤسسات الصغيرة؛ بينما البنود المستخدمة لقياس مواقف المجال فهي تتعلق بشكل صريح بالمقولة والمؤسسات الصغيرة، ومن بين هذه المواقف التي تم إدراجها، توجه التغيير وهو أقرب إلى منطق Romen (1983) حول "السعي إلى الحداثة" كقوة دافعة للمقاولين، كذلك التنافسية والتي تبدو المتغير الأكثر أهمية في دراسة Lynn (1991) حول العلاقة بين الثقافة والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دافع الإنجاز وهو المفهوم الأكثر استخداماً وانتقاداً في البحث في المقولة (Davidsson 1989 ; Werneryd 1988)؛ الاستنتاج العام من البحوث التجريبية هو أن الدافع ليس المحدد الرئيسي للسلوك المقاولاتي.
- **مواقف المجال:** أول متغير موقف المجال هو الربح المتوقع، هذا المؤشر يتركب من الاعتقادات المتعلقة بعبء العمل، المخاطر، والمكاسب المالية المتوقعة من طرف مؤسس العمل، وبالتالي فإنه يتعلق بنوع النتائج المتوقعة، أما المتغير الثاني فهو المساهمة المجتمعية، ويتعلق بمدى إدراك المستجوبين بأن الأعمال المقاولاتية هي قيمة للمجتمع، وقد حدد Hofstede (1980) السويد كبلد الفردية، ويتمثل المتغير الثالث في المهارات المدركة وهي تتعلق بما كان المستجوب يعرف ما يجب القيام به إذا أراد إنجاز عمله.
- **عوامل شخصية:** أدرج الباحث الجنس، الخبرة، السن.

2-8- نموذج Magnus.K et Robert.K ; E.Autie (1997):

يرتكز هذا النموذج على تأثير مجموعة من الظروف على المواقف العامة كالإنجاز، الاستقلالية، التغيير والأموال كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 12-1: نموذج توضيحي للعلاقات المجمع.



المصدر: سالمى عبد الجبار؛ 2016؛ تأثير الثقافة المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه؛ تخصص علوم اقتصادية؛ قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان؛ الجزائر؛ ص 122.

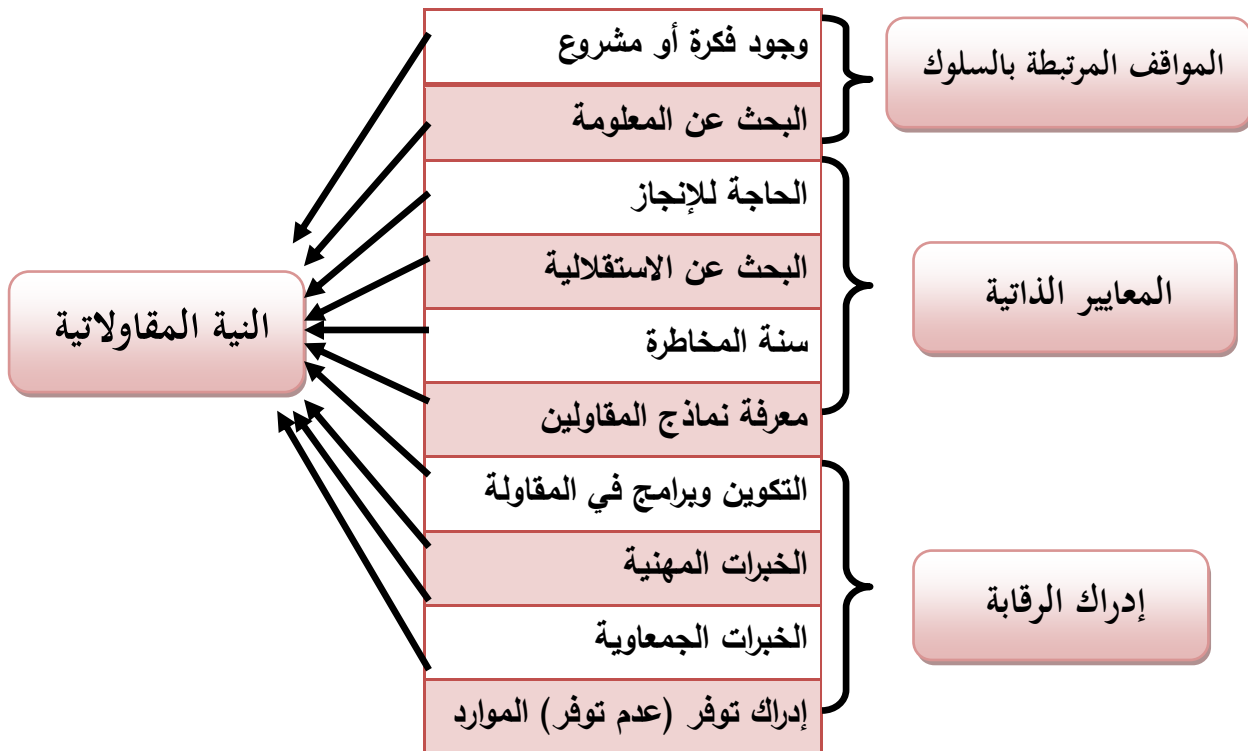
فالناتج التي توصلت إليها دراسة "Erkko Autio"، "Robert H. Keeley" و "Magnus Klofsten" (1997) توفر مؤشرات لتوسيع نطاق المبادرات السياسية؛ حيث تظهر أن القناعة على إنشاء المؤسسة بين طلبة الجامعات تتأثر بصورة كبيرة المقاولاتية كبديل مهني، فضلا عن التشجيع والدعم المكتسب من البيئة الجامعية

وذلك من خلال استخدام نماذج إيجابية في التدريس، وتعزيز الصورة الإيجابية للمقاولاتية كبديل مهني، ينبغي أن يكون لهذه التدابير تأثير إيجابي غير مباشر على السلوك المقاولاتي¹.

2-9- نموذج النية المقاولاتية لـ Azzedine Tounes (2003):

نموذج Tounes (2003) هو لهدف تفسير العوامل السمرتبطة بالمواقف اتجاه السلوك؛ المعايير الذاتية وإدراك الرقابة السلوكية على التوجه المقاولاتي تمثلت عينة الدراسة في 354 طالب ماستر، تتوزع على 178 طالب ماستر تلقوا تكوينا في المقاولاتية و 176 لم يتلقوا ذلك، ويقصد بالتكوين المقاولاتي حسب الباحث إما تكوين متخصص، أو الدعم والمراقبة لهدف تطوير الإدراكات، المواقف، والاستعدادات المقاولاتية، وتم استبعاد التكوين الذي هدفه الوحيد هو التحسين بالمقاولاتية².

الشكل رقم 13-1: نموذج النية المقاولاتية لـ A. Tounes (2003).



المصدر: سالمى عبد الجبار؛ 2016؛ تأثير الثقافة المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه؛ تخصص علوم اقتصادية؛ قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان؛ الجزائر؛ ص 124.

¹ - سالمى عبد الجبار؛ 2016؛ تأثير الثقافة المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر؛ أطروحة

دكتوراه؛ تخصص علوم اقتصادية؛ قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان؛ الجزائر؛ ص 122.

² - قايدى أمينة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 72.

المطلب الرابع: دور المقاولاتية:

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.

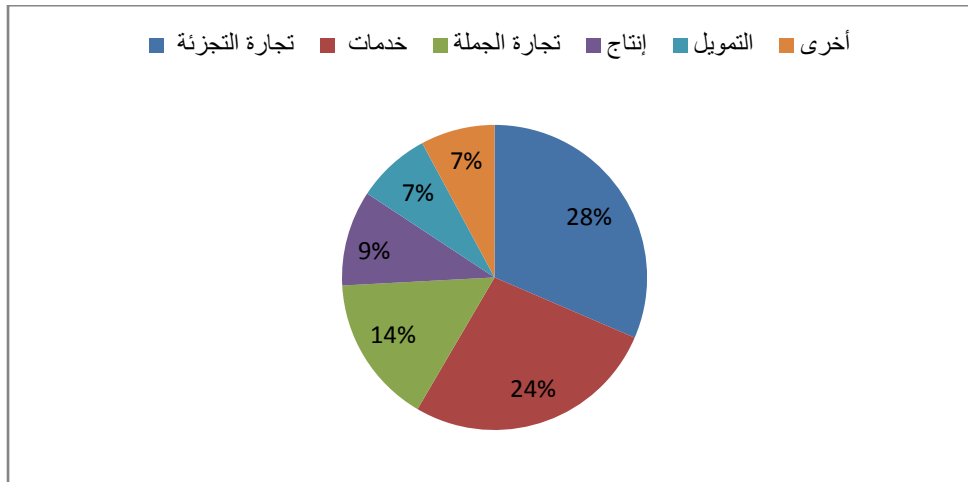
1 - دور المقاولاتية:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في البناء والتنمية وخلق الدخل، فمن خلال دورها وأهميتها ومزاياها العديدة في المجتمع يمكن إبراز دور المقاولاتية.

1 4 - الدور الاقتصادي للمقاولاتية:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين 21 مليون مشروعاً هناك ما يقارب 20.5 مليون أي بنسبة 98% من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية، وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يتركز في تجارة التجزئة والخدمات¹، كما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 14-1: توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا.



المصدر: الجودي محمد علي؛ نحو تطوير المقاولاتية؛ من خلال التعليم المقاولاتي؛ دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة؛ أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر؛ بسكرة؛ الجزائر؛ 2015؛ ص 40.

¹ - الجودي محمد علي؛ 2015؛ نحو تطوير المقاولاتية؛ من خلال التعليم المقاولاتي؛ دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة؛ أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر؛ بسكرة؛ الجزائر؛ ص 39.

كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشتغل ما بين 50% و 60% من القوى العاملة في العالم¹.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:

-رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي؛ نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، حيث تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحكام المؤسسات المختلفة، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع².

وفي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97% من مجموع المؤسسات وتساهم بـ 31% من القيمة المضافة الإجمالية، وفي فرنسا تمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا 99.8% من مجموع المؤسسات وتحقق 46% من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، وتساهم بـ 53% من القيمة المضافة الإجمالية³.

-تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولات دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك

نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات وتعمل على تلبية حاجات السكان، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا

¹ - آيت عيسى عيسى؛ 2009؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ آفاق وقيود؛ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا؛ العدد السادس؛ ص 275.

² - الجودي محمد علي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 41.

³ - <http://www.blog-saeed.com/2011/03/contribution-petite-et-moyenne-entreprise-developpement-economique/>. (02/04/2020)

تشتت تركيزنا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير أو تكنولوجيا عالية، فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية : تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاول على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشاءها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة¹.

تتمية الصادرات : إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة؛ فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بأحجام كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

1 2 - الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

بالإضافة إلى الأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصى الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

- زيادة التشغيل : إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه².

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المؤسسات وتوظف نحو 85% من القوى العاملة، وفي السعودية تشكل هذه المؤسسات حوالي 93% وتستوعب 77% من إجمالي العمالة، أما في سلطنة عمان تمثل 70% وتوظف 80% من إجمالي العمالة³.

¹ - ناصر مراد؛ 2007، دور مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر ؛ الندوة الدولية حول المقاول والإبداع في الدول النامية؛ معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ خميس مليانة؛ الجزائر؛ ص-ص 216-217.

² - الجودي محمد علي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 46.

³ - <http://Swmsso.net/aticles-php?avtion=show&id;> (02/04/2020).

- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية : منذ منتصف الثمانيات، ظهرت أهمية المقاولاتية كوسيلة لمكافحة الفقر،

بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة

بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة

للخروج من الفقر، وعوضاً عن ذلك تحسين المعيشة في الأجل الطويل، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات) ، المالية

(الحسابات البنكية مثلاً) ، الاجتماعية (الشبكات والعلاقات الاجتماعية) ، والبشرية (الخبرة والتعليم)¹.

ترقية روح المبادرة : تؤكد مختلف الدراسات المهمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولاتية هي منبع المبادرة، بفضلها

يهدف مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما

أكده الرئيس الأمريكي "ريغان" سنة (1985) بقوله: "تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة

الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن أخذت في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة،

والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل".

على هذا الأساس يبرز دور المقاولاتية في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة، بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه

الفرص².

¹ - الجودي محمد علي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص-ص 47-48.

² - ناصر مراد؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 47.

المبحث الثاني: واقع المقاولاتية في الجزائر وإشكالية دعمها.

في سبيل توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر في العمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار، ولذلك من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى وضعية المؤسسات خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال، كما تم أيضا التعرف على جهود المشرع الجزائري المبذولة من أجل سد الفراغ القانوني والمؤسسي الذي يؤثر على هذا النشاط.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نتطرق في هذا الجزء إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومراحل تطورها مع الإشارة إلى الفاعلين الرئيسيين في كل مرحلة.

1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1974-1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطية التعريف الآتي¹:

نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- مستقلة قانونيا،

- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، قام فيها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم العمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي:

¹ - محمد قوجيل: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير؛ تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قسم علوم التسيير؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر؛ ص 133.

- تشغل أقل من 200 عامل؛

- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 10 مليون دينار جزائري.

ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها:

"كل وحدة إنتاج ذات حجم صغير أو متوسط؛ تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عمومية".

إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل؛ والجدل القائم حول هذا التعريف، وهنا ينبغي التذكير، بأن الجزائر تبنت ميثاق «la charte de Bologne» في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

بالنسبة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن المرجعية الأساسية هي القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني حيث ثلاثة معايير مهمة¹:

- تشغل من 01 إلى 250 عامل؛

- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري؛

- كما تستوفي معايير الاستقلالية المالية.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي:

¹ - القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12؛ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 77؛ 2001؛ ص 5.

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص المرافق لعدد وحدات العمل السنوية، أما العمل المؤقت، يعتبر جزء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.
 - الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا.
 - المؤسسة الغير مستقلة : كل مؤسسة تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار؛
 - المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار؛
 - المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار.
- هذا التعريف يستبعد الحرفيين، الذين تحكمهم قوانين تنظيمية أخرى؛ والمهن الحرة في مجال الصحة، والهندسة المعمارية، والقانون والزراعة، هذه الفئة من المؤسسات تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا قيود عليها للدخول في السجل التجاري.

2 مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

مر التاريخ المقاولاتي في الجزائر بعدة مراحل صاحبت التغييرات التي مر بها البلد منذ الفترة الاستعمارية ثم التغيير في النظام السياسي، إلا انه يمكن التمييز بين حقيقتين أساسيتين:

قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة... ، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وذلك على مراحل أهمها:

2-1- الفترة الأولى: 1962-1979¹

خلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من سلع وخدمات، كان ينظر إليها باعتبارها مكمل للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع خاصة مع بداية تطبيق المخطط الرباعي والثاني وتبني سياسة تنمية وتطويرية.

- البرنامج الأول (1967-1969): ويشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار وتحويلها إلى مؤسسات عامة محلية، وجهت لتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية في إطار البرامج الخاصة المدفوعة من وزارة الصناعة.
- البرنامج الثاني (1970-1973): عرف تنمية الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقاً من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه الصناعات ضمن المخطط الوطني للتنمية.
- البرنامج الثالث (1974-1977): قد اهتم المخطط الرباعي الذي جسد في هاته الفترة بتجسيد مفاهيم السياسة اللامركزية، ومحاولة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال برنامج التصنيع المحلي إذ تم إنجاز العديد من المؤسسات الصناعية ذات بعد محلي كانت كلها من النمط الصغير والمتوسط، حيث بلغ عددها 744 مؤسسة عمومية خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها واعتبرتها أداة لتدعيم عملية التصنيع بمعنى أنها كانت مكمل للصناعات الأساسية.

2-2- الفترة الثانية (1980-1993):

في هذه المرحلة بدأ بتحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا النوع من المؤسسات وهذا بعد انطلاق المخطط الخماسي (1980-1984) الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الاقتصادية لتشكل على المؤسسات المحلية معالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن هذا الأمر كان تحت شروط تمثلت في:

- التمويل المقدم من طرف البنوك لا يتجاوز 30% من حجم المشروع؛
- لا يجب أن تتجاوز قيمة المشروع 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة و 10 مليون دج بالنسبة لشركات الأشخاص؛

¹ - زيتوني صابرين: 2017، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد بن باديس؛ مستغانم، الجزائر، ص-ص 36-37.

ولقد تم صدور قوانين أخرى مدعمة بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها إنشاء الديوان الوطني لترقية الاستثمار الخاص (1983) ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كما ركز على ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها في امتصاص العجز المسجل آنذاك، ولقد استفادت من 3 مليارات دج من خلال هذا المخطط¹.

سعى المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) كذلك هو الآخر لإعادة الاعتبار ولو بصورة نسبية للقطاع الخاص وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية، وهكذا تكون هذه الفترة قد شهدت تطور منظومة المؤسسات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح؛ إلا أن نسبة هامة منها تأثرت لاسيما تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وتحرير التجارة الخارجية، واستقلالية البنوك التجارية وتحرير الأسعار وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والكبيرة².

1 3 الفترة الثالثة (1994-2003)³:

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية للانتقال من اقتصاد منفتح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أفريل 1994 - 31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى ما بين 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 لمدة سنتين وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر.

وأدت هذه العلاقة من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خصوصية الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، وهو الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد في تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل أو المنظومة القانونية

¹ - بن حراث حياة: 2012، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة تلمسان، ص 46.

² - زيتوني صابرين: مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ - المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 28/10/2005 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36؛ سنة 2010، ص 5.

لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001، القانون التوجيهي رقم 18/01 الصادر في 2001/12/12)، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاريع والمحاضن ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة من الآلية الجديدة؛ بغية توفير مناخ اقتصادي ملائم لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: إحصاءات وأرقام مهمة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وتشجيع القطاع الخاص، عرفت المؤسسات ديناميكية جديدة ترجمت في تزايد عدد المؤسسات المنشأة سنويا.

1 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002-2016):

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000؛ وذلك راجع لمجهودات الدولة من خلال إجراءات الدعم المختلفة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشاؤها ما بين 2001-2007، وذاك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها ابتداء من سنة 2002.

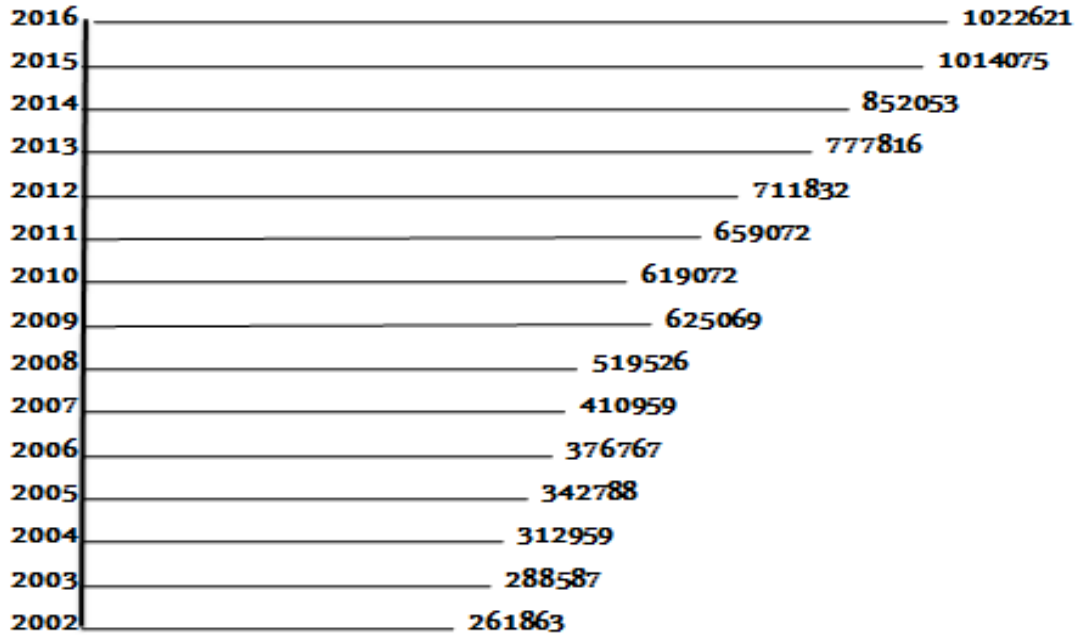
الجدول رقم 3-1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2002-2016.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المؤسسات	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات	625069	619072	659009	711832	777816	852053	1014075	1022621

Source : bulletins d'information :N° 4,8,12,16,22,26,30 Ministère de l'industrie et des mines. (sur le site : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin_de_veille_statistique).

الشكل رقم 1-15 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2002-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

إن النتائج المرضية لقانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 1995؛ دفعت الدولة فيما بعد لإصدار قوانين مكملة على غرار الأمر رقم: 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطور الاستثمار والقانون رقم: 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها، وانطلاقا من سنة 2002 أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصل عددها إلى 1022621 مؤسسة وهو ما يمثل أكثر من خمس أضعاف ما كانت عليه سنة 2001.

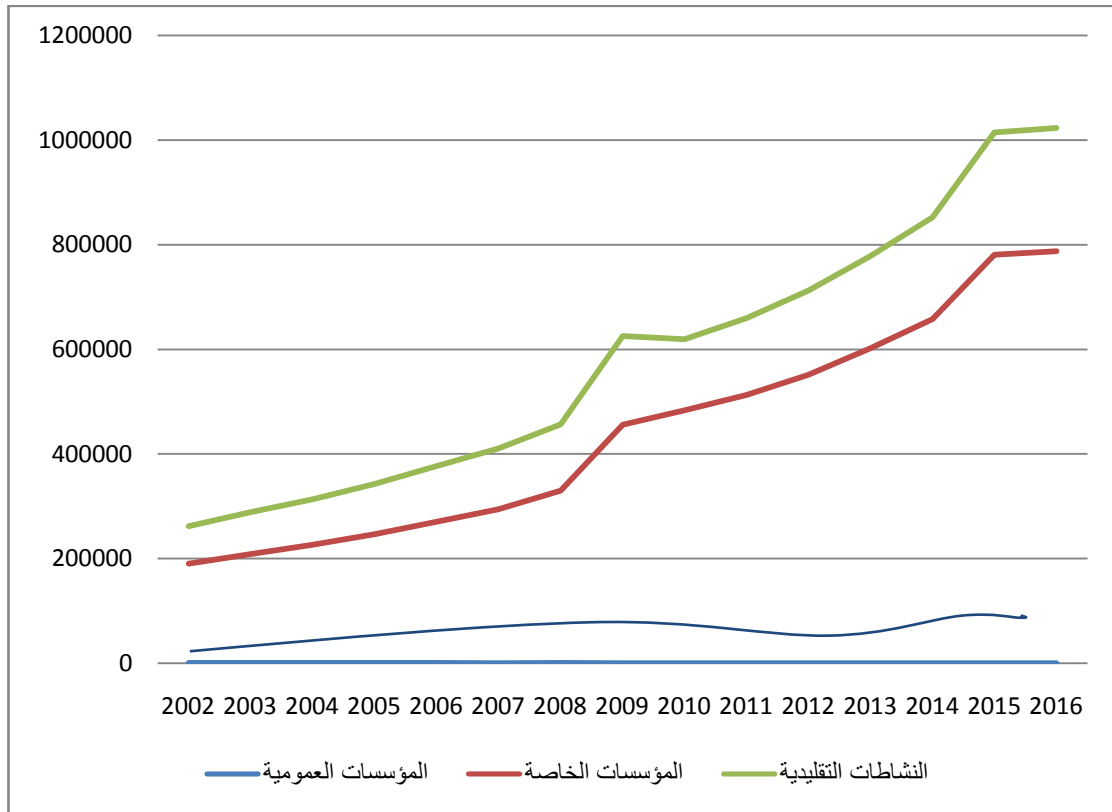
الجدول رقم 2-1: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية؛ والصناعة التقليدية في 2002-2016:

2006	2005	2004	2003	2002	طبيعة المؤسسات
269806	245842	225449	207949	189552	المؤسسات الخاصة
739	874	788	788	788	المؤسسات العمومية
106222	96072	86732	79850	71523	النشاطات التقليدية
376767	342788	312959	288587	261863	المجموع
2011	2010	2009	2008	2007	طبيعة المؤسسات
511856	482892	455398	329013	293946	المؤسسات الخاصة
572	557	591	626	666	المؤسسات العمومية
146881	135623	169080	126887	116347	النشاطات التقليدية
659309	619072	625069	519526	410959	المجموع
2016	2015	2014	2013	2012	طبيعة المؤسسات
786989	780339	656949	601583	550511	المؤسسات الخاصة
390	438	542	557	557	المؤسسات العمومية
235242	233298	194562	175676	160764	النشاطات التقليدية
1022621	1014075	852053	777816	711832	المجموع

Source : bulletins d'information économique, N° 4, 8, 12, 14, 16, 22, 26,29,30, Op cite.

تشير الإحصائيات المثبتة في الجدول 02، أن المؤسسات الخاصة حظيت بحصة الأسد من حيث عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها مقارنة مع المؤسسات التي تمارس النشاطات التقليدية، أما المؤسسات العمومية فكان عددها قليل جدا وهو في تراجع مستمر.

الشكل رقم 1-16 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2002-2016:



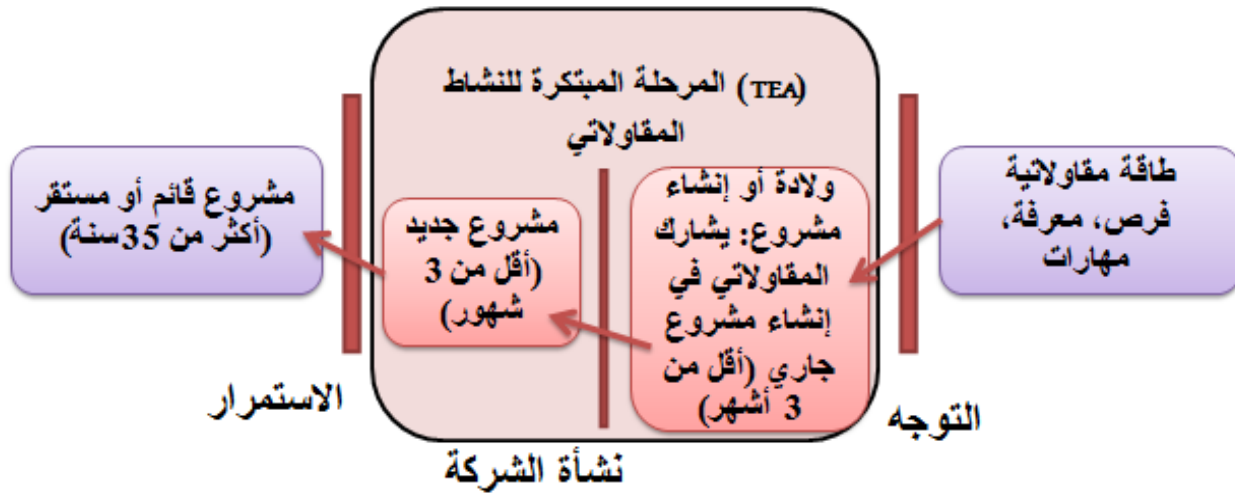
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

كان للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 دور كبير في تشجيع إنشاء المزيد من المؤسسات، حيث وصل عددها إلى 261863 مؤسسة سنة 2002، أما في نهاية 2016، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة حيث وصل عدد المؤسسات المنشأة حوالي 786989 مؤسسة، بينما وصل كانت 189552 مؤسسة في 2002، وهذا على عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاض بـ 484 مؤسسة ما بين سنة 2005 و سنة 2016، في حين أن مجموع النشاطات التقليدية خلال هذه الفترة عرف ارتفاعا من 71523 مؤسسة سنة 2002 إلى 235242 مؤسسة مع نهاية سنة 2016.

2 معدل المشاريع في المراحل المبكرة للإنشاء:

قام المرصد العالمي للمقاولاتية GEM بعدة دراسات حول المقاولاتية في الجزائر، كان آخرها سنة 2013 وترتكز منهجية GEM على تصور شامل لمستوى النشاط المقاولاتي وتحديد مختلف مراحله الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-17 : مفهوم GEM للعمليات المقاولاتية.



المصدر: لفقيه حمزة: 2017، روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاولي برج يوعريريج؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه؛ تخصص تدبير منظمات؛ قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 125.

والمرصد يهدف لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: قياس الاختلاف (التباين) بين الدول فيما يتعلق بالنشاط المقاولاتي في المراحل المبكرة، الكشف عن العوامل التي تحدد مستوى النشاط المقاولاتي محليا، تحديد السياسات التي قد تعزز النشاط المقاولاتي على المستوى المحلي، أعطى مرصد GEM المؤشرات التالية للمقاولاتية في الجزائر.

الجدول رقم 3-1 : مؤشرات المقاولاتية في الجزائر.

الخوف من الفشل %	التوجه المقاولاتي %	إدراك الإمكانيات والمهارات %	إدراك الفرص %	مشاريع قائمة %	TEA مشاريع في المراحل المبكرة للإنشاء %
33%	36%	56%	62%	5.4%	4.9%

المصدر: لفقيه حمزة: 2017، روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاولي برج يوعريريج؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه؛ تخصص تدبير منظمات؛ قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 125.

يشير GEM إلى أن النشاط المقاولاتي في الجزائر متوسط، وفي الواقع منخفضة نوعا ما بالمقارنة مع الدول المجاورة، ولا سيما من منطقة الشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى معدل منخفض نسبيا من أصحاب المشاريع الناشئة (مشاريع في المراحل الأولية للإنشاء والمشاريع أقل من 3 أشهر من العمر) ، من ناحية أخرى تواجه الجزائر مستوى عال من توقف الأعمال، وفيات المؤسسات، الأمر الذي يعكس انخفاض معدل البقاء على قيد الحياة من المشاريع.

يتم توزيع النشاط المقاولاتي بشكل غير متساو عبر التراب الجزائري ومن المفارقات؛ إن المدن الداخلية هي الأكثر ديناميكية من المراكز الاقتصادية التقليدية، مثل الجزائر (العاصمة) أو وهران، ومن ناحية أخرى يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مناخ الأعمال الغير مشجع من ناحية نقص المعلومات الاقتصادية وإشراك منخفض للمؤسسات المالية في تمويل ودعم المشاريع هي العوامل الرئيسية التي تعيق بدء الأعمال المقاولاتية.

3 تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

رغم تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وكذا الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بما فيها ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ولأجل تقييم مناخ الاستثمار، سيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

3-1- المؤشر المركب للمخاطر الدولية : هو مؤشر يصدر شهريا عن مجموعة (PRS)؛ من خلال الدليل الدولي للمخاطرة القطرية (ICRG) ، منذ سنة 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقويم المخاطر المالية، ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة:

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛

- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛

- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة.؛

- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا¹.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاضه، والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

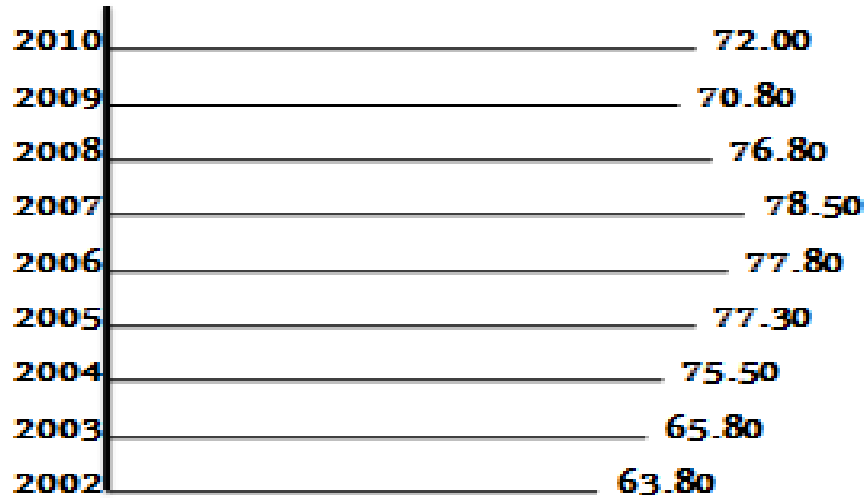
جدول رقم 4-1 : وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة المخاطر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: عمر فرحاتي، 2017، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مداخلة في الملتقى الوطني حول آليات دعم

وترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر؛ جامعة حمة لخضر، الوادي؛ الجزائر؛ يومي 07/06 ديسمبر ص 9.

الشكل رقم 1-18 : وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

من خلال الجدول رقم 04: وحسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010 تميزت الجزائر بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

¹ - عمر فرحاتي: يومي 07/06 ديسمبر 2017، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مداخلة في الملتقى الوطني حول آليات دعم وترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر؛ جامعة حمة لخضر، الوادي؛ الجزائر؛ ص 8.

3-2- مؤشر الحرية الاقتصادية: هو مؤشر يصدر في التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن معهد Heritage foundation وهو مؤشر يعطي نظرة شاملة يتم تقييمها بتفاعل البلد مع بقية العالم (على سبيل المثال مدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمار العالمي أو التجارة) إلى جانب تركيزه على السياسات داخل بلد ما، حيث يقيم حرية الأفراد في استخدام عملهم أو تمويلهم دون قيود أو تدخل حكومي، ويمكن تقسيم الجوانب الـ 12 للحرية الاقتصادية في المؤشر إلى أربع فئات موسعة:

- سيادة القانون (حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة)؛
 - حجم الحكومة (العبء الضريبي، والإنفاق الحكومي، والصحة أو السلامة المالية)؛
 - الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، وحرية العمل، والحرية النقدية)؛
 - انفتاح السوق (حرية التجارة وحرية الاستثمار، والحرية المالية).
- ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، والذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- ما بين 80-100: دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛

- ما بين 70-79.9: دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

- ما بين 50-59.9: دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛

- ما بين 0-49.9: دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية.

والجدول الموالي يبين لنا مرتبة الجزائر ضمن 180 دولة تشملها الدراسة للفترة الممتدة ما بين 2008 إلى 2017 من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية¹.

¹ - عمر فرحاتي: مرجع سبق ذكره، ص 10.

الجدول رقم 5-1: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة

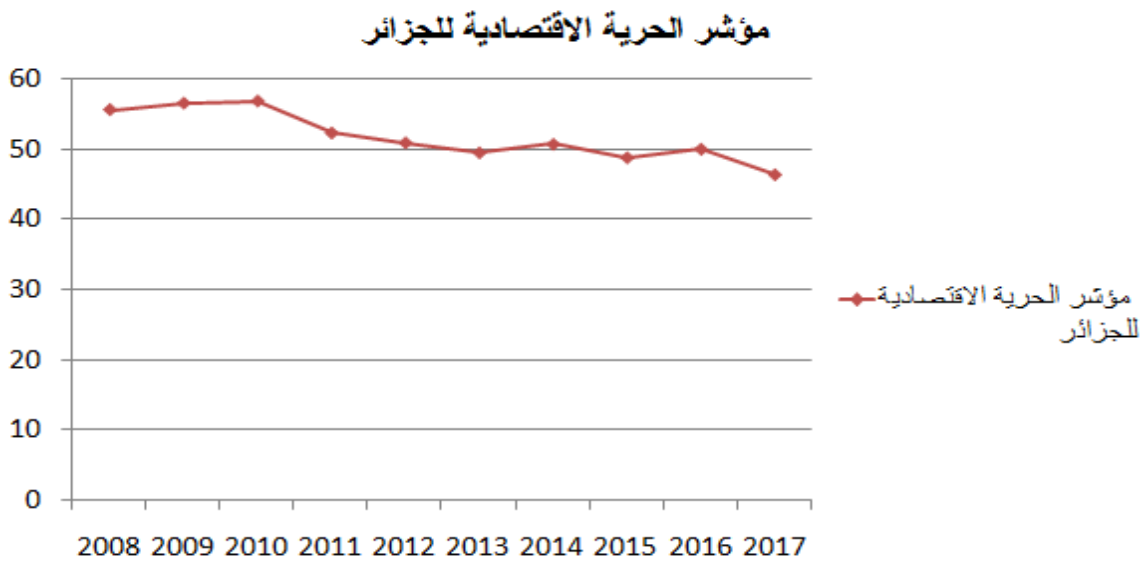
2017-2008.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب عالميا (180 دولة)	102	107	105	132	140	145	146	157	154	172
الترتيب عربيا وإقليميا (18 دولة)	12	14	13	14	15	14	14	14	14	14
قيمة المؤشر	55.7	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5

المصدر: عمر فرحاتي: 2017، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مداخلة في الملتقى الوطني حول آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ جامعة حمة لخضر، الوادي؛ الجزائر؛ يومي 07/06 ديسمبر ص10.

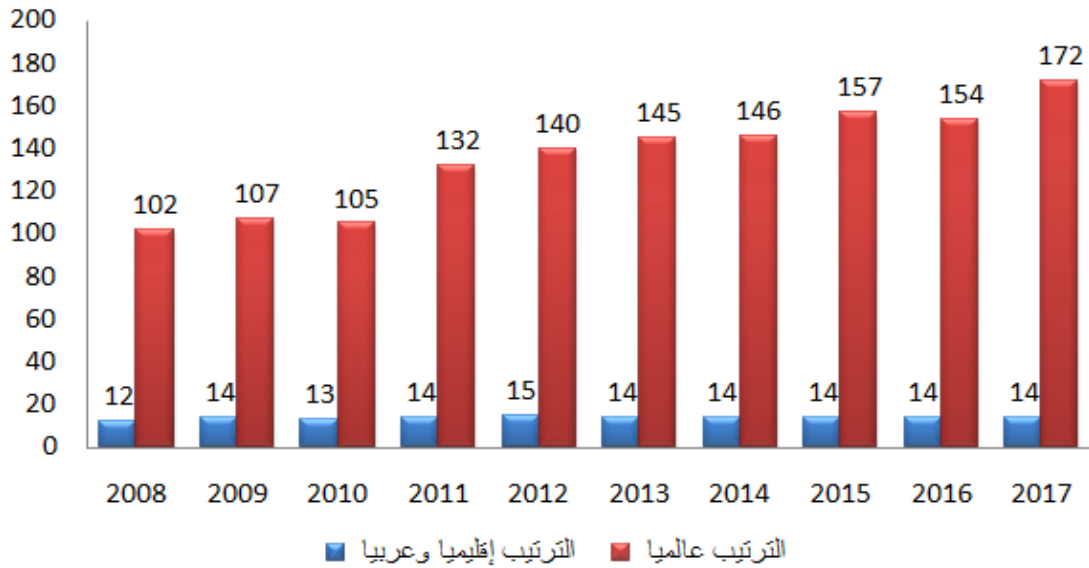
حسب معطيات الجدول 04 أعلاه، فالجزائر تقع ما بين منطقتي الحرية الاقتصادية الضعيفة والمنعدمة، واحتلت أسوأ مرتبة لها سنة 2017، باحتلالها المرتبة 172 عالميا من أصل 180 دولة؛ بحصولها على 46.5 نقطة مئوية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية، أما عربيا وإقليميا (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 14 من أصل 18 دولة.

الشكل رقم 1-19 : مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للفترة 2017-2008.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

الشكل رقم 20-1 : مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

المطلب الثالث: معوقات المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لا تزال وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني العديد من المشاكل والمعوقات، بالرغم من الآليات والقوانين الكثيرة التي وضعتها الدولة لدفع هذا القطاع، ومن هنا وجب التعرف على أهم المعوقات التي تحد من فعالية هذا النوع من المؤسسات، وبالرغم من التداخل الكبير بين هذه المعوقات فإنه يمكن أن نجملها فيما يلي:

1 معوقات البيئة الخارجية:

- **مشكل العقار الصناعي :** إن الحصول على العقار الصناعي يعتبر من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدة أسباب منها:

- نقص العقارات الصناعية وارتفاع تكاليف الحصول عليها؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن؛
- نقص الشفافية في دراسة الملفات بالإضافة إلى ثقل الإجراءات وطول مدتها¹.

¹ - بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر: 2018/10/29، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الفترة 2001-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا؛ المجلد 14، العدد 19، ص 284.

- **مشكل عدم حماية المنتج المحلي من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة :** خلقت هذه الظاهرة مناخا يقف كأحد أهم معوقات النمو أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر، ومن أهم مخاطره:
 - غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية؛
 - الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها بأقل من أسعار مثيلاتها المصنعة محليا؛
 - التدرع بالحرية الاقتصادية وشروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي تقبل حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية¹.
- **مشكل نقص المعلومات :** حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيش في بيئة معلوماتية ضعيفة لا تساعد بأي حال من الأحوال على نموها وتنميتها وذلك بسبب:
 - عدم وجود نظام معلوماتي وطني، وانعدام بنوك المعلومات الإحصائية؛
 - نقص المعطيات ودراسة السوق (الوطني، الجهوي، المحلي)؛
 - غياب المعلومات حول فرص الاستثمار، المناقشة... الخ؛
 - صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات المتخصصة².
- **مشكل ضعف استخدام التكنولوجيا :** تعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى ضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، وهو ما يجعل الحصول على التكنولوجيا أمر صعب المنال³.
- **مشكل التمويل:** إن حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض الطويلة وحتى القصيرة الأجل هو أمر في غاية الصعوبة، خاصة المؤسسات المصغرة فحسب الاستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2011 والذي شمل 71% من المؤسسات الموجودة: 3.3% فقط من المؤسسات تعتبر القروض البنكية كمصدر أساسي لتمويلها، بينما 83.2% من المؤسسات استفادوا من هياكل الدعم المالي، ويمكن أن ترجع هذه الصعوبات إلى عدة أسباب منها:
 - شروط الإقراض والضمانات المطلوبة؛

¹ - لفقيه حمزة، روح المقاولات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² - بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 283.

³ - الأخضر بن عمر، علي باللموشي، 5-6 ماي 2013، المعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص 150.

- ثقل الإجراءات وطول معالجة ملفات القرض؛ ارتفاع معدلات الفائدة؛

- ارتفاع معدلات الفائدة؛

- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... الخ¹.

- **مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة :** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها، نذكر منها الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة لأسعار السوق، كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أماكن متخصصة لتخزين المدخلات، وأيضا مشكلة التسيير الجيد للمخزون الذي يستلزم التحكم الجيد في الدورة لتحسن، وهذا ما يؤكدته تقرير ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي "Doing Business"، حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من أصل 183 اقتصاد DB 2005 إلى المرتبة 183/136 حسب DB2010 ثم المرتبة 183/163 حسب DB2016 ، لتكسب 7 أماكن وتحتل المرتبة 156 من أصل 190 اقتصاد في DB 2017 ، وهذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال إنشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء وتسديد المصاريف².

2 محوقات البنية الداخلية:

- **مشكل الإدارة والتنظيم :** يعاني هذا النوع من المؤسسات في الجزائر من فوضى كبيرة في الإدارة، حيث وبسبب صغر حجم هذه المؤسسات يديرها ملاكها الذين في الغالب لا يمتلكون مهارات وخبرات إدارية، وهو ما يؤدي في الكثير من الحالات إلى فشلها³. فالإدارة الجزائرية مازالت غير مهيكله لتوجيه اقتصاد مهيكل بالإضافة إلى انسحاب المؤسسات الصغيرة، وكذا عدم استقرار النصوص التنظيمية التي تحكم سير المؤسسات⁴.
- **مشكل اليد العاملة :** عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة من المشاكل التي تؤثر سلبا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني والفني للعاملين، كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل، مما يضطرها إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهو ما من شأنه خفض الإنتاجية وارتفاع التكاليف⁵ التخزينية، الأمر

¹ - بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 283.

² - المرجع نفسه، ص-ص؛ 182-283.

³ - حمزة لفقيز؛ روح المقاوله وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁴ - بن صويلح ليليا؛ 2008، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30؛ ص 14.

⁵ - الأخضر بن عمر؛ علي باللموشي؛ مرجع سبق ذكره، ص 151.

الذي يؤدي إلى استثمار مبالغ كبيرة في المخزون السلعي أو صناعة فرص استثمار هذه المبالغ في مجالات عمل أخرى، كما تواجه هذه المؤسسات منافسة من قبل المؤسسات المماثلة أو المؤسسات الكبيرة وحتى المؤسسات الأجنبية¹.

المطلب الرابع: آفاق النهوض بالمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

حاليا تحتل المقاولاتية اهتماما بالغاً لدى السلطات العمومية في الجزائر إلا أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في طور التأسيس، وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة، تجعلها المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني، وتساهم في تعزيز طاقتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية، وتتجلى هذه الآفاق والإجراءات في:

- **الإجراءات المتعلقة بالدعم المالي:** يعتبر أهم آلية للدعم حيث في غيابه تبدو الآليات بدون أثر، لأن التمويل هو أول حاجز لإنشاء مؤسسة، تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من أجل تعويض عدم قدرة القطاع البنكي في تحمل تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR) حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية وكذا ضمان 10-80% من قيمة القروض؛

- المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة على غرار ANSEJ, CNAC, ANGEM التي تمول 28-29% من مبلغ الاستثمار؛

- بالنسبة للقروض المصغرة تهتم ANGEM بتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل أو الدخل المحدود وغير المنتظم من أجل إدماجها في النشاطات الاقتصادية وحتى المنزلية منها؛

- بالنسبة لرأس المال المخاطرة: يعتبر هذا النشاط جديد (منذ 2006 فقط) من خلال إنشاء أربع صناديق عمومية على رأسها الصندوق الوطني للاستثمار (FNI سنة 2009) الذي يتواجد في كل ولاية من أجل المساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نسبة قد تصل إلى 49%.

¹ - سامية عزيز: 2014، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة؛ رسالة دكتوراه في علم الاجتماع؛ تخصص تنمية؛ جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 189.

² - أمينة مزيان، 2018، إيمان خديجة عماروش: دعم تشجيع المقاولاتية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر؛ مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجل 03؛ العدد 4؛ جوان ص 108.

- **الإجراءات المتعلقة بالإدارة:** في إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نص القانون على إنشاء مراكز التسهيلات، حيث تم إنشاء 14 مركز تسهيل والتي تقوم بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع؛ إضافة إلى ذلك قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد مشروع يتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات، حيث تم إنشاء 14 مشتل للمؤسسات في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية؛ هذه المشاتل ستلعب دورا مهما في مجال تدريب حاملي أفكار المشاريع لتحسيدها على أرض الواقع، فهي تعمل على تشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، والعمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان وجودها، إضافة إلى ذلك فإن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI ستكفل بالإضافة إلى متابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من العمليات أهمها:

– احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية؛

– إعداد دراسات اقتصادية؛

– متابعة وتنسيق نشاط مراكز ومشاتل المؤسسات؛

هذه الإجراءات سوف تخفف في المستقبل القريب من بطء تنفيذ الإجراءات الإدارية سواء المتعلقة بالإنشاء أو بمزاولة النشاط¹.

- **الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم والمرافقة:** دائما ما تظهر المرافقة كعامل نجاح للمشاريع حيث تعرف "المرافقة تجنيد للهيكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعدد التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"² فهي توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد (هيئة المرافقة) التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي، لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي، نذكر منها (إضافة إلى المذكورة سابقا ANSEJ, CNAC, ANGEM ،

¹ – زوتية محمد الصالح: 2007، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير؛ تخصص نقود ومالية؛ قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛ الجزائر، ص 115.

² – مسيخ أيوب: دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية – العدد 02؛ ص 241.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI: التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 دولار، خلال الفترة 2002-2011، ثم خلق 754452 منصب شغل من خلال 71185 مشروع حيث 70% سجلت في قطاع الخدمات، 10.74% في قطاع الصناعة و 2.54% في قطاع الزراعة، من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية والصناعية، مع أن مضمون هذه الإجراءات يبدو مشجعا وواعدا لترقية المقاولاتية في الجزائر والقضاء على البطالة إلا أن نجاحه في الواقع منوط بمدى جدية تطبيقه بعيدا عن البيروقراطية وثقل وبطئ الإجراءات الإدارية ومدى فعالية كل الأطراف المعنية¹؛

- الإجراءات المتعلقة بالعقار: إن الأنماط التي يسير بها العقار قد أفرزت آثارا سلبية على مستويات عدة، وعليه بات من الضروري أن تراجع سياسة تسيير العقار الصناعي؛

وفي هذا الصدد في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي؛ قامت الحكومة بإعادة تنظيمية في شكل شركات الدولة (SGP)؛ التي تقوم بالتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن، بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع²، ولتحسين جو الاستثمارات بادرت الوزارة بإعداد خريطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإحصاء فرص الاستثمار على المستوى المحلي، ونشرها عبر كل القنوات، وتقديمها للمستثمرين لاسيما منهم الأجانب³؛

¹ - أمينة مزيان؛ إيمان حديجة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² - زويتة محمد الصالح: مرجع سبق ذكره؛ ص 116.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003؛ المحدد للطبعة الثانية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها؛ الجريدة الرسمية؛ العدد 13؛ ص 12.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً من الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحققها الدول من خلال دعم وتشجيع المقاولاتية تحاول السلطات العمومية في معظم دول العالم اليوم على تشجيع المقاولاتية والعمل الحر للوصول إلى بروز مجتمع مقاولاتي بالتركيز على مجموعة من العوامل.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن المهتمين بتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجمعون على أن وتيرة نمو عدد 4 هذا النوع من المؤسسات وتطورها لازال دون المستوى المطلوب والذي يتوافق مع الإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة التي تتمتع بها البلاد، ويتضح جلياً أن مشكل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتخطى مجرد كونه مشكلاً تقنياً متعلقاً بمصادر التمويل أو الإجراءات البيروقراطية لإنشاء مؤسسة، بل هو في الواقع إشكال تتداخل فيه العديد من المتغيرات الثقافية والنفسية المتعلقة بإيجاد الأفراد الذين يمتلكون المؤهلات، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة ببيئة الأعمال والمناخ الاستثماري بشكل عام.

الفصل الثاني:

أجهزة دعم المقاولاتية والتعليم

المقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

مع تسارع معدلات التغيير في بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المنظمات ازدادت أهمية موضوع المقاولاتية، ونظرا لتلك الأهمية المتزايدة، تم طرح مجموعة من الوسائل لدعم وتمويل المنظمات في مختلف دول العالم، فتبثت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية والاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب؛ بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع، تبقى المشروعات الصغيرة عرضة للعديد من المخاطر والتهديدات، وعليه فالأمر يقتضي ضرورة إعداد برامج تعليمية لأصحاب هذه المشاريع في مجالات مختلفة، لذلك على الجامعات أن تلعب دورا فعالا في تقديم التعليم وتشجيع طلبتها بالشكل الذي يجعل مهنة المقاولاتية سهلة البلوغ.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي في الجامعة.

المبحث الأول: دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر.

تعد عملية مرافقة ودعم المشروعات الصغيرة خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها أمرا ضروريا يساعد ويجفز المقاول على الاستمرار، ولهذا سوف نتطرق إلى أجهزة مرافقة المقاولاتية وأجهزة دعمها.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المقاولاتية:

تتم خدمة المرافقة من خلال العديد من الهيئات، فهي بغض النظر عما إذا كان قد أنشأ مؤسسته أو ليس بعد، وتعد حاضنات الأعمال أهم آلية لمرافقة المقاولاتية:

1 تعريف حاضنات الأعمال:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بحاضنات الأعمال أهمها¹:

- تعرف على أنها: "حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق".

- كما تعرف أيضا: "عما أنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقائها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من تسهيلات الإنشاء وبداية النشاط".

إذن حاضنات العمل عبارة عن مؤسسات كبيرة تسعى إلى توفير الجو الملائم للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها أو حتى تجاوز مرحلة الانطلاق لتدفعها تدريجيا لتصبح قادرة على النمو ومؤهلة للاستمرار.

¹ - خالد رحيم: 19/18 أبريل 2012، مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم

ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص2.

2 أهمية حاضنات الأعمال:

تكمن أهمية حاضنات الأعمال فيما يلي¹:

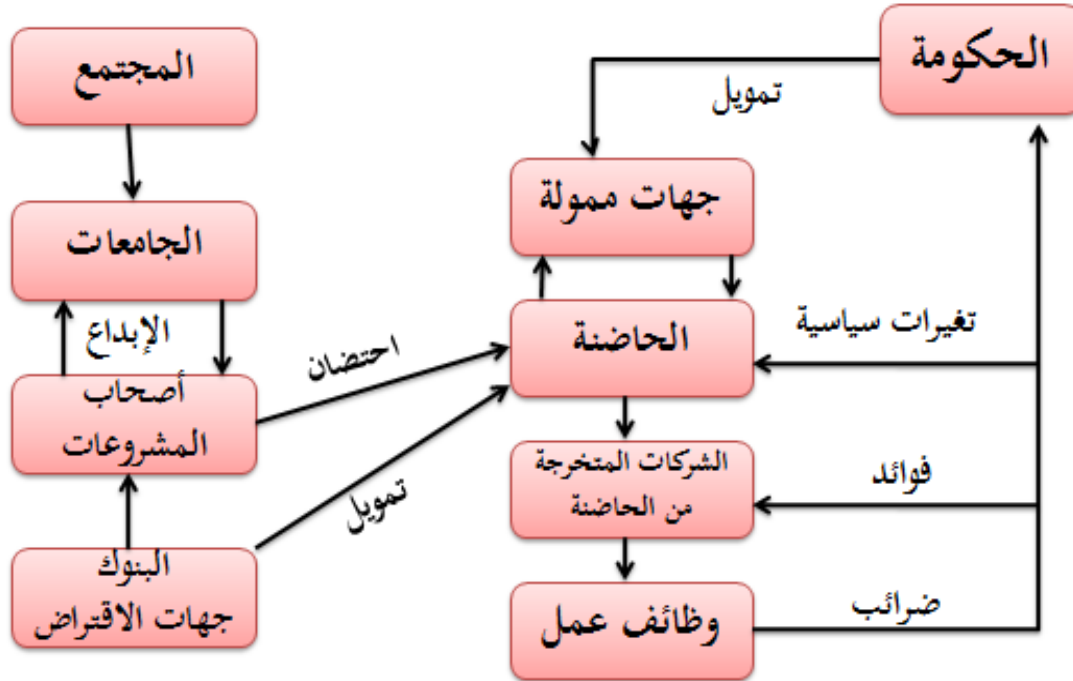
- توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية ... الخ)؛
- توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر أو برامج تمويل حكومية؛
- توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها؛
- تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث؛
- تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدار المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

3 آلية الاحتضان:

تقدم حاضنات الأعمال جملة من الخدمات لحاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة وذلك من خلال التنسيق بين مجموعة من الأطراف الممولة والحكومة والجامعات والمجتمع ككل، ويمكن تلخيص العلاقة من خلال الشكل التالي:

¹ - لفقيه حمزة: روح المقاولات وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الشكل رقم 2-1: آلية احتضان المشروعات المقاولاتية.



المصدر: منيرة سلامي، 19/18 أبريل 2012، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر، مداخلته ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ص9.

يستخدم هذا الدعم لفائدة أصحاب المشروعات المقاولاتية من أفراد المجتمع ذوي الأفكار الواعدة المتجددة، وهم عادة نتاج الجامعات ومراكز البحث¹.

وبهذا نستنتج من الشكل السابق أن آلية الاحتضان تكون كالتالي:

تمويل الحاضنة من طرف الدولة إذا كانت عامة، وتمول من طرف الخواص (الشركاء) إذا كانت خاصة، ومن الطرفين إذا كانت مختلطة، فالجتمتع يقدم طلاب للجامعات والجامعات تفرز مبدعين ومتميزين ليصبحوا أصحاب مشروعات، فيتم احتضانهم من طرف الحاضنة، حيث تقدم الدعم الفني بالاشتراك مع الجهات التمويلية كالبنوك...

¹ - بن شهرة محجوب 2017، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة، دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص23.

فيصبح المبدع صاحب مشروع مقاولاتي من الحاضنة، فتقدم هذه المشروعات مناصب عمل وبالمقابل تحصل هذه المشاريع على فوائد وتستفيد الدولة من هذه المشاريع عن طريق هذه الضرائب.

المطلب الثاني: أجهزة المرافقة في الجزائر.

لقد تعددت أنواع أجهزة مرافقة المقاولاتية من طرف المشرع الجزائري وذلك حسب احتياجات كل مقاول، وتأتي مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل على رأس هذه الهيئات.

1 مشاتل المؤسسات¹:

عرفت مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية وتكون في محضنة أو ورشة ربط أو نزل المؤسسات وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث؛

- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

وما يلاحظ في التعريف الجزائري للمشاتل أنه قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم السابقة الذكر المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية المحاضن لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

ولتجسيد قانون إقامة مشاتل وحاضنات الأعمال على أرض الواقع، سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية إلى إنشاء 11 حاضنة في كل من ولاية الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر، بالإضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من الجزائر، سطيف، قسنطينة، وهران، وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، تم تخصيص مبلغ 04 مليار دينار لدعم قطاع

¹ - لفقير حمزة: روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 144-145.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم زيادة عدد الحاضنات ليلبلغ 20 حاضنة، إلا أنه ولغاية 2001 لم يسجل انطلاق فعلي سوى لأربع حاضنات في كل من عنابة، وهران، غرداية، البليدة.

2 مراكز التسهيل¹:

حددت الطبعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي عبارة عم مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي.

تتوخى هذه المراكز تحقيق الأهداف التالية:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمبادرين؛
- تطوير ثقافة المبادرة وتقليص آجال إنشاء المؤسسات؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- خلق مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- تشجيع وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- نشر الأجهزة المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها، تهمين الكفاءات البشرية، وعقلنة استعمال الموارد المالية، إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحول ترقب التكنولوجيات.

¹ - آمال بعيظ، 2017، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر - واقع وآفاق - دراسة حالة : ANSEJ-ANGEM-CNAC، لولاية باتنة محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (0.م.د) تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 148.

المطلب الثالث: أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر.

لقد تعددت أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر وذلك لتشجيع الأفراد على الاستمرار في مشاريعهم، وتخفيف العراقيل وخاصة المالية منها التي يواجهها المقاول.

1 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تأسس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994¹، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية والذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية².

أن الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، حيث يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع مهام عديدة أهمها³:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال؛
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل؛
- يمثل القرض على شكل هبة من 28-29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- التخفيض في الفوائد البنكية؛
- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70%) من التكلفة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ ما بين 30 - 50 سنة.
- وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق من خلال التركيبة التالية:
- المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

¹ - محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

² - المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطلين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 إلى 50 سنة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03 الصادر بتاريخ 11 جانفي سنة 2004، ص 6.

³ - محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

- تمويل الصندوق: 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

- تمويل البنك: 70% (بفوائد مخفضة).

2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

أنشأت هذه الوكالة في سنة 1996 وانطلقت في العمل فعليا ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، يستفيد الشاب صاحب المشروع الممول في إطار هذه الوكالة من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من مساعدات هامة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وكذا في مرحلة الاستغلال¹.

3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمحمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم².

حيث شكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتمثل مهامها الأساسية في³:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنظيم أنشطتهم؛

- منح سلف بدون فوائد؛

- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء

المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات بتنفيذ مشاريعهم.

¹ - عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² - المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 2004، ص 8.

³ - محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 159.

وتقوم هذه الوكالة بالمهام التالية¹:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في الحدود المخصصات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت توصفها؛
- تبليغ الشباب الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدي المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى إلزامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى.
- تمويل ثلاثي يحتوي على قرض لا يتعدى 1.000.000 من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات)، ويتشكل كما يلي:
- مساهمة البنك: 70% بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (5% في مناطق الجنوب والهضاب العليا ولا تتعدى 20% في بقية المناطق) من النسبة التجارية للفائدة المحددة من طرف البنك؛
- مساهمة المستفيد 01 %؛
- مساهمة الوكالة: 29% بدون فوائد؛
- ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية للمشروع.

4 الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI:

تم إحلال هذه الهيئة مكان وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI طبقا للأمر رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001 والخاص بتطوير الاستثمار، وتم إعادة هيكلتها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم (06-356) المؤرخ في 09

¹ - لفقير حمزة، روح المقاول وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 138.

أكتوبر 2006، لتصبح مؤسسة تابعة للوزير المكلف بترقية الاستثمار (حاليا وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار)، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية التالية¹:

أما بالنسبة للمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن المرافقة المجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 5 إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك وذلك حسب الحالات) فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلعة إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب؛

- تمنح فترة سماح تقدر بنسبة واحدة لتسديد باقي فوائد القرض البنكي؛

وفي حالة توفر كل الشروط المذكورة لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، من بين الأنماط التالية:

- سلعة بدون فائدة للمشاريع التي لا تتجاوز 100000 دج، أو لا تتجاوز 250.000 دج (لولايات الجنوب) لشراء مواد أولية، كما يلي:
- مساهمة الوكالة 100% بدون فائدة؛
- مساهمة المستفيد 100%؛
- مهمة الإعلام: وذلك بضمان استقبال المستثمرين وتوفير جميع المعلومات التي يحتاجونها بمختلف الأشكال والوسائل وإنشاء بنك معلومات يتعلق بفرص الأعمال والشراكة والمشاريع وثروات الأقاليم المحلية وطلقتها؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم (06-356) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، ويتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص-ص، 13-20.

- مهمة التسهيل: عن طريق إنشاء الشباك الواحد بهدف تبسيط الإجراءات البيروقراطية، كما تسهر الوكالة على تحديد العراقيل والضغوطات التي تواجه المستثمرين وإنجاز دراسات تهدف إلى الحد منها وتبسيط الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشراكات؛
- مهمة ترقية الاستثمار عن طريق المبادرة بكل عمل في المجال الإعلامي أو الأكاديمي أو العلاقات مع المستثمرين والهيئات الداعمة للاستثمار في الداخل والخارج؛
- مهمة المساعدات في تسيير العقار الصناعي: عن طريق توفير المعلومات العقارية للمستثمرين وتسيير الحافطة العقارية الموجهة للاستثمار وتمثيل الوكالة على مستوى الأجهزة المحلية المكلفة بالعقار الاقتصادي؛
- مهمة تسيير الامتيازات: عن طريق تحديد القطاعات المهمة للاقتصاد والتي تستفيد من الامتيازات وكذا منح الامتيازات وإغائها وكل ماله علاقة بملف الامتيازات؛
- مهمة المتابعة: عن طريق إعداد إحصائيات حول الاستثمارات ومدى تقدمها والتدفقات النقدية المترتبة عنها ورصد مدى التزام المستثمرين بالاتفاقات الموقعة.

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي في الجامعة

تؤكد الدراسات على أن التعليم المقاولاتي تمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المشروعات الناشئة وتظهر هذه الدراسات من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه بالمعرفة من خريجي المقاولاتية على أن دخلهم يتزايد عن زملائهم الذين لم يدرسوا المقاولاتية، مما يؤكد أن التعليم المقاولاتي يساهم في ظهور مقاولين يتسمون بالنية المقاولاتية، وقد أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة، فبدأت المقررات الدراسية للعديد من الجامعات في العديد من دول العالم.

المطلب الأول: ماهية التعليم المقاولاتي:

في هذا المطلب سنقوم بتحديد مفهوم التعليم المقاولاتي وطبيعته، ودوره، وأهميته وأهدافه المتمثلة في اكتساب الطلبة والمتعلمين سمات ومهارات السلوك المقاولاتي.

1 النشأة¹:

يعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قام MACESLYLE أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالب من طلاب الفرقة الثانية لدرجة الماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600 طالبا.

ولقد قادت الجامعات الأمريكية في هذا العقد العديد من الجامعات الأخرى في العالم نحو تعليم المقاولاتية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى جامعة جنوب كاليفورنيا كأول جامعة تطرح أول مساق حديث ومتطور في المقاولاتية في عام 1971، وفي نهاية التسعينات لم يكن مجال المقاولاتية يمثل سوى نشاطا هامشيا، كما كان يفتقر من ناحية الأكاديمية إلى الإطار المعرفي الواضح ويرجع ذلك إلى قلة عدد الدراسات التي تناولت هذا المجال خلال تلك الفترة.

ولقد تطور تعليم المقاولاتية والبرامج الأكاديمية لها في منتصف وبداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث زاد عدد الجامعات التي تدرس المقاولاتية إلى أكثر من 250 جامعة تعرض العديد من المسافات في هذا المجال، حيث كان مجال المقاولاتية يمثل مجالا دراسيا واعداء، إلا أنه مع نهاية الثمانينات وفي ظل التطورات الضخمة في حجم المعرفة العلمية المتوفرة، أصبح من الممكن الإدعاء بأن مجال المقاولاتية قد أصبح مجالا أكاديميا شرعيا على كافة الأصعدة.

2 مفهوم التعليم المقاولاتي²:

تم تعريف التعليم للمقاولاتية على أنه "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة".

¹ - شرفة خديجة وتلال نور الهدى: قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاولة، دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص-ص، 75-76.

² - الجودي محمد علي: مرجع سبق ذكره، ص-ص، 143-144.

- تعرف موسوعة ويكيبيديا الانجليزية التعليم المقاولاتي بأنه: "تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وإثارة دافعتهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة".
- وعرف Alain Fayolle التعليم المقاولاتي: "بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك، والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو والإبداع".
- ويمكن القول أن التعليم المقاولاتي هو مجموع الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

3 أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي:

3-1- أهمية التعليم المقاولاتي:

لبيان مدى مساهمة ترسيخ التعليم المقاولاتي في العديد من جوانب الحياة المهنية والاجتماعية والشخصية نشير إلى ما يلي¹:

- التعليم المقاولاتي خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح العمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني؛
- تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقلال على الفرص ذات التوجه بالمعرفة علة مستوى العالم؛
- تعليم المقاولاتية يساهم في زيادة الصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة؛
- تعليم المقاولاتية: ينتج المقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتحددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.

3 2 أهداف التعليم المقاولاتي²:

يحرص الطالب على تعلم الأصول المهنية للمقاولاتية انطلاقا من الأغراض التالية:

¹ - شرفة خديجة وتلال نور الهدى: مرجع سبق ذكره، ص 77.

² - أيمن عادل عيد: سبتمبر 2014، التعليم الريادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، مداخلة المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم، ص 155.

- اكتشاف ذاته ليتعرف على مدى استعداداته أن يكون مقاولا أم لا؛
 - التعرف على ما يتوفر لديه من الخصائص الشخصية والسوكية والإدارية التي يتسم بها المقاول، والتعرف على نسبة كل خاصية؛
 - إدراك ما يلزمه ليكون مقاولا محترف؛
 - دراسة سبل التوصل للأفكار المقاولاتية لمشروع منتج؛
 - دراسة الكيفية التي يدار بها المشروع المقاولاتي؛
 - دراسة سبل التخطيط لنمو المشروع منذ البداية إلى مرحلة التنفيذ؛
 - دراسة آليات تجنب الأزمات قبل حدوثها وكيفية الاستعداد بمواجهتها؛
 - غرس روح المبادرة واقتناص فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل.
- الجدول رقم (2-1): أهداف تعليم المقاولاتية.

الكتاب	أهداف تعليم المقاولاتية
Stumpf & Blok 1992	العناصر المفضلة للمقاولاتية لدى الطلبة: - كشف وهيكل قيادة المقاولاتية؛ - تحديد وتخفيض الحواجز أمام المبادرة المقاولاتية؛ - تنمية معرفة الغير وتطور المواقف الخاصة بالتغيير في مجال المقاولاتية.
Hills 1998	عناصر أساسية في مسار تعليم المقاولاتية: - معرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير؛ - معرفة الخصائص المقاولاتية.
Fayolle 1999	ثلاث عائلات من الأهداف ترتبط بثلاث وضعيات مختلفة يمكن أن تهم الطلبة: - تحسين الطلبة اكتساب وتنمية حسهم المقاولاتي؛ - تشجيع اكتساب الأدوات، التقنيات والمؤهلات الخاصة بالمقاولاتية؛ - اقتراح نقطة ارتكاز وتكوين خاصة بالطلبة.

المصدر: نقلا عن عدنان مريزف، أبريل 2010، المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءة، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص-ص، 5-6.

المطلب الثاني: إستراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز النية المقاولاتية.

لكي نصل إلى تعليم مقاولاتي يعزز وتنمي روح المقاول لدى الطالب وجب إتباع إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات لبلوغ ذلك، وبهذا نذكر أهم الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها وهي كالتالي:

1 إستراتيجيات التعليم المقاولاتي:

لكي نصل إلى تعليم مقاولاتي يعزز وينمي يوح المقاول لدى الطالب وجب إتباع إستراتيجية أو عدة إستراتيجيات لبلوغ ذلك، وبهذا نذكر أهم الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها وهي كالتالي:

1 4 إستراتيجية العرض: يتم تحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، وفي هذه الإستراتيجية يصمم التعليم على شكل توصيل المعلومات، وتكون أنظمة التقييم حسب الإنصات والقراءة وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها لهم.

1 2 إستراتيجية الطلب: وهو معاكس للإستراتيجية الأولى وهو يقوم على الاحتياجات والدوافع وأهداف الطلبة، فإن التعليم في هذه الإستراتيجية يصمم على أساس خلق بيئة لاكتساب المعارف، والمعلمين هم مسهلين في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعليمهم. وتكون نظم التعليم في معظمها من أجل المتكويين، ويكون على الطلبة استعداد آرائهم وأفكارهم على ما تعلموه.

1 3 إستراتيجية الكفاءة: وتبحث هذه الإستراتيجية في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف، والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكنا، ونظام التقييم تكون مركزا على الاستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة اليومية¹.

1 4 إستراتيجية استخدام أسطرة الفيديو: حسب بكري ورن ومثالسن et Michcelsen Buckly, Wren فإن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للطلبة بملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة، وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا تكون محل نقاشات لاحقة.

¹ - الجودي محمد علي: مرجع سبق ذكره، ص-ص، 154-155.

1 5 - إستراتيجية استعمال قصص الحياة : فقصص الحياة يمكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة في المقاولاتية، والسير الذاتية يمكن أن تكون دعم في تعلم مهنة ممكنة للمقاولين، وهناك إستراتيجيات أخرى نذكرها.

1 6 - إستراتيجية التعلم بالتجربة والممارسة : ذلك من تعريض المتعلمين أو الطلبة المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي سواء في المصانع أو الشركات أو منظمات العمال على اختلاف أنواعها، وذلك بغرض تعريفهم ببيئة العمل، وممارسة العمل المقاولاتي لفترة زمنية معينة، ليكتسبوا خبرات ومعارف ومهارات جديدة قبل الدخول في ميدان العمل المقاولاتي¹.

2 - برامج التعليم المقاولاتي:

لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاث (شبكة تنمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للشباب، تعزيز الأعمال التجارية والتوعية والاستمرارية والنمو) ولا يغطي برامج للمقاولين ولكن تكوين المديرية المشرفين أرضيا.

إن برامج التعليم المقاولاتي يمكن أن تصنف إلى أربعة أصناف كما هو موضح في الجدول الآتي²:

الجدول رقم (2-2): أنماط برامج التعليم المقاولاتي.

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول.
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية، إنسانية، من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسته الخاصة وخلق مناصب شغل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين المسيرين.
تطوير المديرين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم، ومتابعة المؤسسات الصغيرة.

المصدر: الجودي محمد علي، 2015، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة-، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 163.

¹ - مبارك مجدي عوض 2009: الريادة في الأعمال، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ص-ص 92-93.

² - الجودي محمد علي: مرجع سبق ذكره، ص-ص، 163-164.

إن التوعية تشمل التظاهرات التي هدفها إعطاء معلومات على موضوع المقاولاتية، وهنا يشير Hamilton et Watkins أنه يجب أن تبدأ من خلال تشجيع المقاولاتية كخيار مهني، ومع ذلك تصبح المقاولاتية ممكنة، والتوعية تصبح كهدف تحفيز، وإيقاظ الاستعدادات المقاولاتية للطلبة، وهنا يتعلق بالطلبة على جميع مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، وبذلك توجد برامج متعددة للتوعية متعلقة بأهداف محددة.

وقد اقترح Gourminal تصنيف هذه البرامج على أساس السوق المستهدفة أو المشاركين المستهدفين لكل برنامج تدريسي في المقاولاتية، والذي على أساسه تقسيم المشاركين وهذه البرامج وفق أهداف التعليم، وهناك باحثين آخرون مثل Monroy Me Mullan et long وغيرهم الذين صنفوا البرامج التعليمية في المقاولاتية وفق الحاجيات التدريبية التي تتباين استنادا لمرحلة التطوير في المشروع نفسه مثل: برنامج مرحلة الوعي، برنامج مرحلة ما قبل ابتداء المشروع، برنامج بدء المشروع، برنامج مرحلة النمو والنضج.

المطلب الثالث: واقع التعليم المقاولاتي في الدول العربية.

يستعرض من خلال هذا المطلب لواقع التعليم المقاولاتي في بعض الدول العربية كالجزائر، والأردن، والسعودية، لمعرفة مدى اتجاه الدول العربية في الاعتماد على التعليم المقاولاتي في الجامعة.

1- التعليم المقاولاتي في الجزائر:

شهدت الجزائر العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية، الخاصة مع أهداف متماثلة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية المقاولاتية، التي أنشئت في أكتوبر 2010 التي تعمل على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع في إطار مماثل تعاونية الجزائريين في الولايات المتحدة تلعب دورا فعالا، تأسست مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية SI في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة حيث تنظم ASI مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله في الجزائر العاصمة، وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب¹.

¹ - محمد قوجيل ويوسف قريشي : سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 2015/07، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص-ص، 164-165.

أما فيما يخص على مستوى الجامعات، فتعتبر تجربة جامعة منتوري بقسنطينة تجربة رائدة في مجال التحسين والتكوين من أجل المقاولاتية على المستوى الوطني.

وقد بدأ اهتمام جامعة منتوري -قسنطينة- بموضوع المقاولاتية منذ سنة 2000، وموضوعها خلق المؤسسات، تنشيط الجامعة الصيفية عادة إطارات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إطارات من البنوك والتأمينات والضرائب، خاضت جامعة منتوري تجربتين:

1 1 -إنشاء دار المقاولاتية في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة منتوري : يشرف على تغطية مختلف المواد المدرجة في برنامجها أساتذة مختصون في نفس القسم وأساتذة زائرون من جامعة غرونوبل وإطارات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما تضمن التدريب الميداني للطلبة وتعرض عليهم مناصب شغل عند التخرج¹.

1 2 -التعليم المقاولاتي في الأردن : نلمس في البيئة الأردنية جهود الرواد الشباب التي تأسست عام 1998 كمؤسسة غير ربحية تهدف إلى إيجاد رواديين شباب من خلال تبادل الآراء والبحوث الدراسية والتعليم والتدريب والدعم، لتعزيز مستوى مهارات الرياديين ما سمح لهم بالتنافس في الاقتصاد العالمي.

ونلمس أيضا توجه السياسات الحالية في الأردن نحو دعم المقاولاتية من خلال رعاية الشباب في العديد من المجالات، وتوفير البيئة المحفزة للإبداع وتنمية روح المقاولاتية لديهم.

مثل: المجلس الوطني الشبابي للإبداع والتميز، صندوق تمويل المشاريع المقاولاتية للشباب.

وفي هذا الصدد تشير مراكز الملكة رانيا للريادة، وهي منظمة غير حكومية، وغير ربحية، أنشأت عام 2004، وتتمثل مهمة المراكز في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير مجموعة من الخدمات في تنمية المقاولاتية وتسويق التكنولوجيا، ويستهدف المركز تحديدا طلبة الجامعات والباحثين وأصحاب المبادرة الشخصية من أجل تعزيز وبناء قدراتهم الشخصية من خلال برامج المراكز والتي تتضمن كلا من: جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة، وبرنامج استثمار التكنولوجيا، وبرنامج تواصل الأردن ونادي الريادة الطلابي².

وبعد انتشار حاضنات الأعمال في الأردن والتي تعد نموذجا رياديا فاعلا لجل الشباب، وانتشار حاضنات الأعمال التقنية في العديد من الجامعات الأردنية كجامعة اليرموك لخدمة الطلبة المقاولين، ومن أجل تنمية قطاع تكنولوجيا

¹ - قايدى أمنية: مرجع سبق ذكره، ص 135.

² - مجدي عوض مبارك: مرجع سبق ذكره، ص 127.

المعلومات إذ أن إستراتيجية المملكة الأردنية تتجه وبشكل كبير وفاعل نحو هذا القطاع الواعد لمواكبة التقدم التكنولوجي المعلوماتي في العالم وبناء مجتمع المعرفة، ولدعم المبادرات الإبداعية للعديد من المقاولين¹.

1 3 -التعليم المقاولاتي في البحرين²: إن برنامج تنمية وتدريب رواد الأعمال قد تم تبنيه وتطبيقه في مملكة

البحرين، وذلك نتيجة للبيئة العملية في البحرين والحاجة الخاصة للمقاولين الجزائريين، وقد هدف البرنامج إلى:

- توفير الموارد البشرية المدربة التي تعمل على تدريب ومشاورة ومساندة مقاولي الأعمال المحتملين؛
- التعاون مع المؤسسات المعنية بتسهيل الصناعات الصغيرة، ويكون بذلك البرنامج أكثر أهمية إذا استخدمت هذه الصناعات لأهداف على المدى الطويل؛
- وقد قام مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) استنادا لخلفيته السابقة بتنظيم تدريب المدربين على تدريب المدربين على تدريب مقاولي الأعمال ومساندة المشاريع الصغيرة والجديدة في البحرين، وقد شارك في هذا البرنامج 27 مشاركا يمثلون مختلف المعاهد التعليمية والمتخصصة، وقد كان هذا البرنامج هو بداية تنمية وتدريب مقاولي الأعمال في المملكة.

وقد استطاع برنامج تنمية وتدريب رواد الأعمال منذ تطبيقه في عام 2000، تدريب 111 مقاولا من مقاولي البحرين، خلال 7 برامج تدريبية، وإلى مشورة 165 من مقاولي الأعمال، ونتيجة لذلك تمكن 40 من مقاولي الأعمال من البدء بمشاريعهم الخاصة في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

ونظرا للنجاح الكبير الذي حققته مملكة البحرين، والذي جعلها تكون المركز المحوري لتدريب المقاولين، والعمل على تعميم هذه التجربة وتقييمها في المنطقة من أجل تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة في المنطقة، ولذلك فقد قامت العديد من المؤسسات الحكومية في المنطقة العربية بإظهار رغبتها في تفعيل هذا البرنامج في دولها كالأردن، الكويت، السعودية، عمان، واليمن.

¹ - الجودي محمد علي: مرجع سبق ذكره، ص 181.

² - مجدي عوض مبارك: مرجع سبق ذكره، ص-ص، 126-127.

خلاصة الفصل:

لا يمكن أن ننكر أن الإطار المؤسسي والتشريعي الجزائري عرف تطورا عميقا منذ دخول الدولة في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق، فالقطاع الخاص أصبح محرك هذه العملية ودور الدولة حتى ولو لازال مهيمن إلا أنه تنامي فيما يخص سياسات تشجيع وتسهيل ودعم الاستثمار وعملية خلق وإنشاء المؤسسات، حيث أصبح رهان أساسيا لصناع القرار ويظهر من خلال الأجهزة الموضوعة لأجل تحقيق ذلك والتي نذكر منها: CNAC, ANSEJ, ANGEM... الخ.

لكن بالمقابل يجب أن نشير إلى أنه في ظل غياب نظام تربوي يحضر الشباب للمقاولة بداية من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي، فإنه يصعب على سياسة التحسيس والمتابعة المنهجية من قبل أجهزة دعم وتشغيل الشباب وحتى تلك المنجزة لشراكة مع بعض مؤسسات التعليم العالي، تحقيق أهداف وخلق ثقافة مقاولاتية حاملة لقيم العمل الحر والاستقلالية، الإبداع والأخذ بالأخطار.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لدراسات سابقة

حول تحليل المقاولاتية

تمهيد:

بعدما تم استعراض الجانب النظري للدراسة في الفصول السابقة التي تم تخصيصها للإلمام بالمفاهيم سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تحليلية للدراسات السابقة مع العلم أنه لم نوفق لإجراء الدراسة الميدانية بالجامعة نظرا لظرف جائحة كورونا والتي أغلقت بسببها الجامعات.

تعتبر الدراسات السابقة من بين عناصر البحث الأساسية والمنهجية لطرق باب البحث كونها تزود الباحث بالعديد من المعطيات والنتائج حث تكمن أهميتها في أنها تدل الباحث على المشكلات التي تمت معالجتها من قبل أو المشكلات التي لازالت في حاجة إلى دراسة وتعتبر المقاولاتية من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع، إلا أننا اخترنا بعضا من تلك الدراسات التي لها صلة بالدراسة الحالية، لذلك يسعى هذا الفعل إلى إلقاء الضوء على عدد من الدراسات السابقة التي توضح مشكلة البحث مع بيان أهم نتائجها وتوضيحها، وكل ذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكال المطروح واختبار صحة الفرضيات.

1 - استعراض الدراسات السابقة:

❖ دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية- من إعداد المترشح: محمد قوجيل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (2015-2016).

- إشكالية الدراسة: ما مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية البروز المقالاتي في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحليل مدى فعالية السياسات دعم المقاولاتية في الجزائر؛
- التطرق إلى قدرة السياسة الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية، الاقتصادية، التشريعية؛
- تفعيل هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية لتحقيق البروز المقاولاتي.

➤ نتائج الدراسة:

- ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر؛
- المقاولاتية تواجه قيود كثيرة في الجزائر؛
- صعوبة تطبيق الإجراءات في الجزائر.

➤ توصيات الدراسة:

- محاولة التخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة خاصة العراقيل الإدارية، وذلك بوضع قوانين صارمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة؛
- مشاركة كل الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وإطارات الجامعة في تصميم استراتيجية شاملة للتعليم والتدريب في مجال المقاولاتية؛
- وضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم والتكوين المهني وفي إطار تشجيع العمل الخاص في إطار التعليم والتكوين.

❖ نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة على عينة من جامعة الجلفة- من إعداد

الطالب: الجودي محمد علي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (2014-2015).

● إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة

الجامعات؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي؛
- التعرف ما إذا كانت المعارف والمؤهلات التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي تسمح للطلاب بأن شرع في تأسيس موضوع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عمل ناجح؛
- اقتراح برنامج تعليمي مقاولاتي على ضوء المعطيات والبرامج التدريسية الحالية بجامعة الجلفة.

➤ نتائج الدراسة:

- تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة؛
- إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدول أحد أهم السبل لتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها، لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين؛
- الطلبة محل الدراسة يمتلكون طبيعة الشخصية المقاولاتية التي تعكس درجة كبيرة من الروح المقاولاتية لديهم.

➤ توصيات الدراسة:

- ضرورة التوسع في تقديم مقررات المقاولاتية وموضوعاتها بما يتناسب مع حاجة الطلبة في إنشاء وتطوير مؤسسات صغيرة خاصة بهم؛

- التفكير في إنشاء برامج خاصة مستقلة بالمقاولاتية على مستوى الجامعة، تعني بتكوين الطلبة في المقاولاتية وتكون تحت إشراف دار المقاولاتية مثلاً؛

- العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكون من تصميم الطلبة، قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم.

❖ دراسة تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين -دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM- من إعداد الدكتور: بوسيف سيد أحمد ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (2017-2018).

• إشكالية الدراسة: كيف لإدراك المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين أن تؤثر على نيتهم

المقاولاتية؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تفسير نية المقاولاتية لدى الأفراد في الميدان الأكاديمي؛
- تركز الفكرة الجوهرية على فهم المهارات المقاولاتية وتأثيرها على نوايا الطلبة في إنشاء المؤسسة؛
- تقييم نماذج النية المقاولاتية واختيار الأفضل بينها، ومعرفة أهم التطورات التي طرأ على نموذج النية المقاولاتية الذي سيتم اختياره للدراسة.

➤ نتائج الدراسة:

- المهارات المقاولاتية تؤثر بطريقة غير مباشرة على النية المقاولاتية عبر الموقف اتجاه المقاولاتية؛
- قدرة المعيار الشخصي في التأثير المباشر والموجب على موقف الطلبة حول المقاولاتية وزيادة إدراك تحكمهم في السلوك المقاولاتي؛

- موقف طلبة ماستر الجامعيين في الجزائر تجاه المقاولاتية جد موجب.

➤ توصيات الدراسة:

- يمكن إدخال عامل التدريس المقاولاتي في النموذج لدراسة أثره على المهارات المقاولاتية ومنه النية المقاولاتية؛
- يمكن توسيع الدراسات عن طريق مقارنة بين الدول؛
- يمكن للدراسات المستقبلية أن تستعمل نموذج غير نموذج نظرية السلوك المخطط، كنموذج الحدث المقاولاتي.

2 - أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى دراسة تحليلية للسياسات المتبعة من طرف الدولة لدعم الجانب المقاولاتي لجميع أفراد المجتمع، ركزت على توجهات الدولة في دعم المقاولاتية والمرافقة الميدانية للمشاريع التي يتم تجسيدها أما الدراسة الثانية ركزت على التعليم المقاولاتي لدى الطلبة (التعليم الأكاديمي في حين الدراسة الثالثة ركزت على النية المقاولاتية لدى الطلبة والمهارات والقدرات التي يكتسبها الطلبة لتجسيد مشاريعهم؛
- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو إبراز وكشف الدور الفعال للمقاولاتية وأهمية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء دراسة محمد قوجيل "دراسة وتحليلي سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر" فقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء أكثر على ضوء وفعالية السياسات الحكومية وأداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في تطوير الروح المقاولاتية، حيث أوضحت أنه لا يوجد مقاولين بالفطرة، فالمقاولة ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتدريب كغيره من المجالات حيث تقوم السياسات الحكومية لدعم المقاولاتية على توفير العوامل البيئية والثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية وهيئات الدعم والمرافقة لضمان تنمية البروز المقاولاتي؛
- اتفقت الدراسات السابقة في عيناتها حيث تم تطبيق الدراسة على العينة العشوائية؛
- استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبيان لجمع البيانات؛
- اتفقت الدراسات السابقة في نتائجها على ضرورة التعليم المقاولاتي بالجامعة وإبراز دوره الكبير في بروز السلوك المقاولاتي لدى الطالب الجامعي، غير أن دراسة الدكتور بوسيف سيد أحمد، تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، أكدت أنه لا بد أن يمتلك الطالب الجامعي مهارات مقاولاتية تمكنه من إدراك السلوك المقاولاتي والنحكم فيه قصد تطوير النية المقاولاتية لديه؛
- اتفقت الدراسات السابقة في توصياتها على تحفيز وتشجيع الطالب الجامعي على إنشاء مشاريع خاصة بهم مع ضرورة إنشاء دار المقاولة بالجامعات؛

- الدراسة الحالية تمثل نقطة انطلاق للدراسات اللاحقة لتجنب تكرار معالجة نفس المشكلات المطروحة سابقا؛
- هدفت الدراسة الحالية إلى تعزيز النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين مع إبراز الأثر الكبير لأجهزة الدعم والمرافقة لتطوير ودعم هذه النية لديهم لإبراز السلوك المقاولاتي وإنشاء مشاريع مستقلة خاصة بهم.

3 - جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيران مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة للوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي "أثر أجهزة الدعم على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين"؛
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في توجيهها في إثراء إطارها النظري بإعطاء خلفية معرفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة ما سهل الطريق في بناء منهجية الدراسة من وذلك بتحديد إشكالية الدراسة وضبطها، بالإضافة إلى صياغة الأسئلة الخاصة بالدراسة وتحديد المفاهيم من الناحية اللغوية والإجرائية؛
- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم؛
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في القراءة التحليلية لتكوين أفكار واضحة لما يجب أن يقوم به وكيفية عمل البحث وعلى النقطة التي يبدأ من خلالها البحث؛
- من خلال الدراسات السابقة اطلعنا أكثر على أهمية وحساسية البحث الذي تناولناه؛
- ساهمت الدراسات السابقة في توضيح وتسهيل طريقة دراسة ومناقشة النتائج الحالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة يظهر أهمية ودور المقاولاتية في توفير وظائف العمل وفي خلقها للقيمة المضافة والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول السائرة في طريق النمو مع ضرورة وجود تعليم مقاولاتي في كل الجامعات ولا ننسى الأثر الكبير لأجهزة الدعم الذي تقدمه الأجهزة الحكومية للدولة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

خاتمة

تعد المقاولاتية مجالاً كاملاً يعتبر فيه المقاتل والفرصة هما الأساس، لإنشاء المؤسسة كظاهرة تستوجب شخصاً مثقفاً يتصف بسمات تميزه عن غيره ووسطاً مميزاً ابتداءً من الوسط الأسري للفرد كي يصبح مقاولاً مروراً بالقيم الدينية الراسخة فيه، كما نرى أن للدولة دوراً مهماً من خلال سن القوانين الفعالة والمشجعة، وكذا أجهزة الدعم والمرافقة لتوفير الموارد الضرورية للأشخاص المعنيين خاصة الناجحين منهم.

إضافة إلى الدور الفعال للجامعات التي تشجع في تكوين وتطوير قدرات وقيم الطالب المقاولاتية، كما تقدم نماذج ناجحة في هذا الميدان، وأن الفشل ليس عيباً وإنما طريقاً للنجاح، كما يأتي دور الإعلام من خلال تقديم النماذج الناجحة محلياً ووطنياً وعالمياً، وكذا تثقيف فئات المجتمع سواء الأسر أو حتى الطلبة الجامعيين.

1 - نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- أن الطلبة يمتلكون المقومات التي تطور النية المقاولاتية فيهم؛
- أن الطلبة بصفة عامة يملكون طبيعة الشخصية المقاولاتية التي تدل على وجود إرادة للطلبة على إنشاء مشاريع خاصة بهم؛
- أنه توجد دوافع محيطة بالطلبة تشجعهم ولكن ليست بالمستوى المطلوب وذلك راجع إلى:
 - ✓ عدم كفاية التشجيع من طرف أسر الطلبة؛
 - ✓ الطلبة لا يجذبون القيام بالمشاريع المعارضة للتعاليم الدينية؛
 - ✓ افتقار القسم للتعليم المقاولاتي المعتمد على الاستراتيجيات المناسبة له، بالرغم من وجود الدعم للأساتذة للطلبة على إنجاز مشاريعهم؛

✓ ضعف المبادرات الخاصة بالمقاولاتية من طرف الجامعة وخاصة قسم علوم التسيير؛

2 - الاقتراحات والتوصيات:

وانطلاقا من النتائج سالفة الذكر يمكن تقديم جملة من الاقتراحات من أجل التصحيح وكذا الدعم للوصول إلى تطوير الروح المقاولاتية لدى طالب قسم علوم التسيير بجامعة الطارف:

✓ جعل المقاولاتية كتخصص وليس كمادة تدرس في بعض التخصصات؛

✓ التعلم من التجارب المقاولاتية في الجامعة للدول الناجحة كايابان والولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة

اختلافها مع البيئة الجزائرية؛

✓ على الجامعة أن تنظم دورات تكوينية للأساتذة في المقاولاتية، كي يهتمو بالطلبة الذين لديهم سمات المقاول

والوصول إلى طرق إيجابية تبث روح المقاولاتية لدى الطلبة الآخرين؛

✓ السعي لتوفير قاعدة بيانات للطلبة مع المقاولين الناجحين وكذا مع الجهات الداعمة والممولة أيضا ومع

القطاع الخاص؛

✓ سن التشريعات والقوانين التي تضمن الحماية للمقاولين الجدد وخاصة الطلبة مع مراعاة الجانب الديني

للطلبة؛

✓ تكثيف المنتقيات والندوات في جانب المقاولاتية مع دعوة مقاولين ناجحين لتشجيع الطلبة على إنشاء

المشاريع، ويمتحن عليه الطالب مثله مثل المقرر الدراسي.

يمكن لهذه الدراسة فتح آفاق لدراسات جديدة قصد التعمق فيها من خلال المواضيع التالية:

- دور الدولة في دعم الروح المقاولاتية بالجامعية؛

- أثر حاضنات الأعمال الجامعية في دعم الروح المقاولاتية؛

- آليات تدريب وتكوين هيئة تدريس المقاولاتية بجامعة الطارف؛
- دور المقاولاتية في دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- أثر التمويل الإسلامي على التوجه المقاولاتي للطلاب الجامعي الجزائري.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم (06-356) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، ويتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- - آمال بعيط، 2017، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق- دراسة حالة: ANSEJ-ANGEM-CNAC، لولاية باتنة محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (0رل.م.د) تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- - آيت عيسى عيسى؛ 2009؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ آفاق وقيود؛ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا؛ العدد السادس.
- - بن حراث حياة: 2012؛ سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة تلمسان.
- - قايدى أمينة؛ 2017؛ تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه؛ تخصص تسيير المؤسسات؛ قسم تسيير المؤسسات؛ كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة مصطفى اسطنبولي؛ معسكر؛ الجزائر.
- - ناصر مراد؛ 2007؛ دور مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ الندوة الدولية حول المقاول والإبداع في الدول النامية؛ معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ خميس مليانة؛ الجزائر.
- - الأخضر بن عمر، علي باللموشي، 5-6 ماي 2013، المعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

- أمينة مزيان، 2018، إيمان خديجة عماروش: دعم تشجيع المقاولاتية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر؛ مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03؛ العدد 4؛ جوان.
- أيمن عادل عيد: سبتمبر 2014، التعليم الريادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، مداخلة المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم.
- بن شهرة محجوب 2017، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة، دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر: 2018/10/29، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الفترة 2001-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا؛ المجلد 14، العدد 19.
- التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 2004.
- الجودي محمد علي؛ 2015؛ نحو تطوير المقاولاتية؛ من خلال التعليم المقاولاتي؛ دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة؛ أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر؛ بسكرة؛ الجزائر.
- حمزة لفقيه؛ 2009؛ تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاول؛ مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير؛ تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ جامعة بومرداس؛ الجزائر.

- خالد رحيم: 19/18 أبريل 2012، مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية ،
مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- خذري توفيق، حسين الطاهر: 2013؛ المقابلة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجزائرية: المسارات والمحددات؛ مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ جامعة الوادي؛ الجزائر.
- زايد مراد: 2010؛ الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مداخلة ضمن الملتقى جامعة
محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛ أيام 8/7/6 أفريل.
- زوتية محمد الصالح: 2007، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
الجزائر؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير؛ تخصص نقود ومالية؛ قسم علوم التسيير،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛ الجزائر.
- زيتوني صابرين: 2017، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه،
تخصص تجارة دولية ولوجيستيك؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد بن
باديس؛ مستغانم، الجزائر.
- سامي عبد الجبار؛ 2016؛ تأثير الثقافة المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة —
دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه؛ تخصص علوم اقتصادية؛ قسم علوم التسيير كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان؛ الجزائر.

- سامية عزيز: 2014، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة؛ رسالة دكتوراه في علم الاجتماع؛ تخصص تنمية؛ جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- شادي فدوى عمرية: 2012؛ أبعاد وكفاءات ومهارات المقاول الجزائري في تطوير مؤسسة —دراسة حالة المقاولين ولاية بشار؛ مذكرة ماجستير غير منشورة؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر.
- شرفة خديجة وتلال نور الهدى: قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاول، دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
- صندرة سايب: 2010؛ سيرورة المؤسسة وأساليب المرافقة؛ دار المقاولاتية ؛ جامعة قسنطينة؛ الجزائر.
- عليلي أمين، ماضي كلثومة: 2019؛ محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين —دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سيدي بلعباس؛ مجلة اقتصاد الأعمال والمال JFBE؛ مجلد3؛ العدد الثالث؛ أكتوبر.
- عمر علاء الدين زيدانمي؛ 2008؛ ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية ؛ القاهرة؛ مصر.
- عمر فرحاني: يومي 07/06 ديسمبر 2017، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مداخلة في الملتقى الوطني حول آليات دعم وترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر؛ جامعة حمه لخضر، الوادي؛ الجزائر.

- القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12؛ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛ العدد 77.
- كمال مرداوي؛ كمال زموري: 2010؛ الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات اقتصاد السوق؛ مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية. التكوين وفرص العمل؛ بكلية علوم التسيير والاقتصاد؛ جامعة محمد خيضر؛ بسكرة؛ الجزائر؛ 08/07/06 أفريل.
- مبارك مجدي عوض 2009: الريادة في الأعمال، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن.
- محمد قوجيل ويوسف قريشي: سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/07، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
- محمد قوجيل: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير؛ تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قسم علوم التسيير؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطلين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 إلى 50 سنة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03 الصادر بتاريخ 11 جانفي سنة 2004.
- المرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003؛ المحدد للطبعة الثانية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها؛ الجريدة الرسمية؛ العدد 13.
- المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 2005/10/28 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36؛ سنة 2010.

- مسيخ أيوب: دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية —دراسات اقتصادية— العدد 02.
- نفيسة خميس؛ 2017/12/31 عواطف محسن: دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة (دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة ورقلة)؛ مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر؛ المجلد 7؛ العدد 2.
- وفاء راسي؛ 2010؛ دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي؛ مداخلة ضمن ملتقى حول التكوين وفرص الأعمال؛ جامعة بسكرة؛ الجزائر؛ 08/07/06 أفريل.
- يوسف سيد أحمد: 2018؛ تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين —دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية SEM؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر.
- L.J. Fillion, 2007, Management des PME, Person Education, Canada
- J. Rojot, 2003, Théorie des organisations, Edition ESKa, Paris
- S. Boutillier et D. 2001, Uzunidis, l'utilité marginale de l'entrepreneur, rénovations, n° 13, Paris
- S. Boutillier et D. Uzunidis, 1999, la légende de l'entrepreneur, (Editions de découverte & syros, paris
- R. wtterwulghe, 1998, la P.M.E une entreprise humaine, De Boek université, Paris,
- http://www.blog-saeed.com/2011/03_contribution-petite-et-moyenne-entreprise-developpement-economique/. (02/04/2020)
- Boyd N.G et G.S Voziki, 1994; the influence of self-efficacy o, the development of Entrepreneurail intentions and actions, entrepreneurship theory and practice.
- [http://Swmsso.net/aticles-php?avtion=show&id](http://Swmsso.net/aticles-php?avtion=show&id;); (02/04/2020).

الملاحق

استبيان حول البنية المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة الطارف).

تهدف الدراسة إلى بحث ومعرفة ما إذا كان لدى الطلبة الجامعيين في جامعة الطارف فكراً
مقاولاتياً أو نية في إنشاء مشروعهم الخاص.

نحن نضمن لكم السرية التامة على إجاباتكم كما نقدر لكم مجهوداتكم بمساهمة في إثراء هذا
الموضوع بالتقدم بالإجابة عن الأسئلة الموضوعية بين أيديكم.

ملاحظة: يطلب وضع علامة (x) في الخانة التي تعبر عن وضعيتك أو رأيك الخاص.

أولاً: البيانات الشخصية:

1 - الجنس:

- ذكر () .

- أنثى () .

2 - العمر:

- من 20 سنة إلى 25 سنة () .

- من 26 سنة إلى 30 سنة () .

3 - المستوى:

- السنة أولى ماستر () .

- السنة الثانية ماستر () .

ثانياً: البنية المقاولاتية

1 - عند نهاية دراستك ماذا تفضّل؟

- إنشاء مشروع خاص (متوسط) () .

- التوظيف في إحدى المؤسسات العمومية أو الخاصة () .

2 - هل تشغل وظيفة:

- نعم () .

- لا () .

3 - هل لديك فكرة إنشاء مشروع أو خلق مؤسسة جيدة؟

- نعم () .

- لا () .

المحور الثاني: أنت الطالب (ة) الذي:

	بشدة	موافق	موافق	موافق نوعاً ما	محايد	غير موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق
1	هل تمتلك القدرة على تحمّل المخاطر في عملك؟							
2	تتحمل درجة المسؤولية المتطلّبة لتحقيق مشروعك							
3	تمتلك القدرة على اتّخاذ قرارات حاسمة							
4	تكون منضبط في أداء مهامك في وقتها المناسب							
5	تثق في نفسك وقدراتك							
6	تخطط لعملك قبل البدء فيه							
7	تضع أهداف واضحة قبل الشروع في إنجاز العمل الذي تقوم به							
8	متفائل رغم العوائق التي تحيط بك							
9	تمتلك المثابرة لبلوغ أهدافك بفاعليّة							
10	تبدأ بجمع أكبر عدد من المعلومات قبل البدء بالعمل							

							تشعر بضيق عند ضياع الوقت	11
							تستطيع حلّ المشكلات التي تواجهك	12
							تستغلّ الوقت بكفاءة	14
							تدقّق في المعلومات وتفسّرها بحثًا عن فرصة لتحقيق النّجاح	15
							تفكّر في المزايا والعيوب للخيارات المختلفة لإنجاز المهام	16
							المقوّمات البيئية للبنية المقاولاتيّة	
							تستخدم عائلتكم معنويًا إذا أردت إنشاء مشروع خاص بك	17
							تحفّزك عائلتك ماليًا إذا أردت إنشاء مشروع خاص بك	18
							تتمسّك بالتعاليم الدينيّة	19
							تعتبر القروض الربويّة حاجزًا أمام إنجاز مشروعك	20
							يوجد في عائلتك من يدير مشروع خاص به	21

							تعرف التحديثات والمستجدات المتعلقة بالقوانين والتشريعات المشجعة على إنشاء المشاريع الصغيرة.	22
							تعتبر كلّ من ANGEM, CNAC ANSEJ, محفزة لإنشاء مشروعك	23
							تعتبر الإعفاءات من الأقساط والضرائب الأولية مشجعة لإنشاء مشروعك	24
							تعتبر تقديم الضمانات عن الاقتراض حاجز أمام إنشاء مشروعك	25
							يوجد تشجيع من طرف الأساتذة على الإبداع والابتكار لإنشاء مشروعك	26
							يوجد أساتذة مختصين في تسيير وإنشاء المؤسسات	27
							تُقام ملتقيات بالجامعة تحت الطلبة على إمكانية إنشاء مؤسسة	28
							تقوم الجامعة بتكريم الطلبة المبتكرين عند إعطاء أفكار جديدة لإنشاء مشروعهم الخاص	29

الجزء الثالث:

إنّ المعارف التي تلقّيتها خلال دراستي في الجامعة تسمح لي بأن:

غير موافق	غير موافق	نوعاً ما	غير موافق	محايد	نوعاً ما	موافق	موافق بشدة	العبارة	
								أضع فكرة مبدئية للبدء بمشروع معين	30
								أفهم القواعد التي تحكم الاستثمار في المشاريع الصغيرة	31
								أتقن الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات	32
								أستطيع تحليل بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة لتحديد الفرص والتهديدات	33
								أتمكن من تحليل المحيط الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة	34
								أعرف تأثير المحيط الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة	35
								أستطيع العمل ضمن فريق بفعالية	36
								أحدّد أهداف أيّ مشروع استثماري بدقة	37
								أضع خطط عمل واضحة لبلوغ أهداف المشروع الاستثماري	38

							أسير مؤسستي وفق الأسس العلميّة	39
							أُتخذ قرارات استراتيجيّة	40